وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت
Université de Ain Témouchent Belhadj Bouchaib
معهد العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
تخصص مالية المؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

التشخيص المالى فى البنك من حيث العائد و المخاطرة

دراسة حالة عينة من البنوك خلال الفترة 2014-2019

(AGB – BNA – BEA – SGA)

من إعداد :
- سليمانى ياسين.
- تبليونة فتيحة أمينة

تحت إشراف :
أ . طويل مريم

أعضاء لجنة المناقشة

محمد سى كمال	بلحاج بوشعيب –عين تموشنت	رئيسا
طويل مريم	بلحاج بوشعيب –عين تموشنت	مشرف
حبشى فادية	بلحاج بوشعيب –عين تموشنت	ممتحن

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

دعاء

قال الله تعالى : " **الرحمن علم القرآن ، خلق الإنسان علمه البيان** " سورة الرحمن .

اللهم لا تدعنى أصاب بالغرور إذا نجحت ، و لا باليأس إذا فشلت ، و ذكرنى دائما أن الفشل هو التجارب التى تسبق النجاح .

اللهم إذا أعطيتنى النجاح لا تفقدنى تواضعى . و إذا أعطيتنى تواضعا لا تفقدنى إعتزازى بكرامتى .

و إجعلنى من الذين إذا أعطوا شكروا .

و إذا أذنبوا إستغفروا .

و إذا أوذوا فيك صبروا .

و إذا تقلبت بهم الأيام إعتبروا .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أضاءت لى دربى المظلم إلى من كان حبها زادى و عمادى

إلى من كنت أحتمى بدعائها الخالص و حنانها إلى أمى حبيبة دربى

إلى من زرع فى قلبى روح التحدى و الإجتهاد و سقانى بالرعاية و الإهتمام

و أنا دربى و منحنى القوة إلى أبى أصدق الناس

أسأل الله عز وجل أن يرحمه بواسع رحمته

" و قل ربى إرحمهما كما ربيانى صغيرا "

أسأل الله أن يحفظ إخوتى الذى لن و لن أنسى دعمهم و حبهم الدائم لى

أسأل الله عز وجل أن يبارك لنا فى علمنا و ينفعنا بما علمنا

" ربى أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على و على والدى و أن أعمل صالحا

و أدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين "

ياسين

الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذى وفقنا لتثمين هذه الخطوة فى مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا و ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما نورا لدربى .

لكل العائلة التى ساندتنى كل من أخى "عبد الرحمان" و أختى " أسماء "

الى كل من كان لهم أثر على حياتى الى كل من أحبهم من قلبى و نسيهم قلمى .

الى رفيقات المشوار اللاتى قاسمن لحظاتهن رعاهم الله ،

الى كل قسم مالية مؤسسة دفعة 2022

أمينة

شكر

أولا و قبل كل شيئ الحمد لله الذى وفقنا لإتمام هذا العمل ، و الذى كان له الفضل الأول و الأخير فى هذا التوفيق ، و عملا بقول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر"

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذة المحترمة " طويل مريم " الذى لن تكفى حروف مذكرتنا لإيفائها حقها ، و لتوجيهاتها العلمية التى ساهمت بشكل كبير فى إتمام هذا العمل. أطال الله فى عمرها

إلى كل من رافقنا من الأساتذة أسئل الله لهم السداد و التوفيق

و أخيرا وليس آخرا نشكر كل من ساهم معنا من بعيد أو قريب فى هذا العمل .

"فهرس المحتويات"

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الدراسات السابقة	03
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية.	03
المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الفرنسية.	09
المطلب الثالث : الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية.	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للتشخيص المالي – العائد و المخاطرة .	15
المطلب الأول عموميات : حول التشخيص المالي.	16
المطلب الثاني : التشخيص المالي – طرق أدوات و أساليب.	20
المطلب الثالث : مفاهيم حول مؤشري العائد و المخاطرة.	27
خلاصة الفصل.	34
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك -(AGB BNA BEA SGA)	
تمهيد	34
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة	37
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	37
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي لدى البنوك عينة الدراسة	39
المبحث الثاني: تحليل النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية .	41

فهرس المحتويات

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة.	**41**
المطلب الثاني : مناقشة الدراسة التطبيقية.	**58**
خلاصة الفصل.	**61**
الخاتمة العامة.	**63**
قائمة المراجع	**66**
قائمة الملاحق.	

"قائمة الجداول"

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	مؤشرات قياس العائد في البنوك عينة الدراسة.	29
(02-01)	مؤشرات قياس المخاطرة في البنوك عينة الدراسة	33
(01-02)	مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك عينة الدراسة	39
(02-02)	مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك عينة الدراسة	40
(03-02)	يوضح العائد على حقوق الملكية	41
(04-02)	يوضح العائد على الأصول	44
(05-02)	يوضح مخاطر رأس المال	46
(06-02)	يوضح مخاطر الإئتمان	47
(07-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	49
(08-02)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	50
(09-02)	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	51
(10-02)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	51
(11-02)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	52
(12-02)	توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي	53
(13-02)	توزيع درجات الإستجابة حسب سلم ليكارت	54
(14-02)	عبارات المحور الأول التشخيص المالي.	55
(15-02)	عبارات المحور الثاني مؤشري العائد و المخاطرة	56
(16-02)	توزيع درجات الإستجابة حسب سلم ليكارت الخماسي	59

"قائمة الأشكال"

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	أدوات التشخيص المالي.	24
(01-02)	يوضح تطور نسبة العائد إلى حقوق الملكية	42
(02-02)	يوضح العائد على الأصول	45
(03-02)	يوضح تطور مخاطر رأس المال	46
(04-02)	يوضح تطور مخاطر الإئتمان	48
(05-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	49
(06-02)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	50
(07-02)	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	51
(08-02)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	52
(09-02)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	53
(10-02)	توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي	54
(11-02)	يوضح الإنحراف المعياري و المتوسط الحسابي حسب رقم العبارة	56
(12-02)	يوضح الإنحراف المعياري و المتوسط الحسابي حسب رقم العبارة	58

"المقدمة العامة"

تعتبر البنوك من أهم دعائم النشاط الإقتصادي ، فمن خلال مجموعة من الأصول التي تكون عادة عبارة عن قروض مالية أو عبارة عن أوراق مالية يتمو تمويل المشروعات الإستثمارية لديها في شتى المجالات ، و لقد شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة ثورة على المستوى التكنولوجي مما ساعد بطريقة أو بأخرى في زيادة المتعاملين و هذا رغبة منهم في سد العجز ، الأمر الذي أدى إلى بلوغ المنافسة البنكية ذروتها سواء كانت عمومية خاصة أو أجنبية ، خلال هذه المرحلة يظهر معنى و مفهوم **التشخيص المالي** الذي يعتبر عملية ضرورية و ملحة من أجل إدارة مالية سلسة للمؤسسة ، حيث يمكنها من اللجوء للعديد من الوسائل و الطرق و المؤشرات لتقييم وضعيتها المالية ، لعل أبرز هذه المؤشرات مؤشري **العائد و المخاطرة** اللذان كرسنا هذا البحث العلمي في دراستهما بإعتبارهما أبرز المؤشرات التي ثم إعتمادهم من طرف البنوك عينة الدراسة في عملية **التشخيص المالي** ، حيث تعتبر **المخاطرة** عنصر أصلي يؤدي لتعظيم الثروة ، كما يقول المثل الشعبي " الثروة راهي وراء الخوف " يقصد الخوف في هذه الحالة خوف الناس من الولوج للإستثمار خوفا منهم في الخسارة ، أما العائد فهو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي لذا لايمكن دراسة ة تحليل أحدهما دون الآخر في عملية **التشخيص المالي** أي من خلالهما يمكن تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

من هذا المنطلق يمكن حصر الإشكالية في السؤال التالي :

" ما مدى كفاءة كل من مؤشرات العائد و المخاطرة في عملية التشخيص المالي للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة 2014 - 2019 ؟ "

على ضوء إشكالية البحث نطرح الأسئلة التالية :

- ما مدى مساهمة التشخيص المالي في تحقيق الأهداف المسطرة للبنك ؟
- هل تحقق البنوك الوطنية مستوى آداء جيد في عملية التشخيص المالي ؟

- هل تحقق البنوك الوطنية مستوى آداء جيد في عملية التشخيص المالي ؟
- هل البنوك عينة الدراسة تقوم بإدراج التشخيص المالي محل الدراسة ؟
- هل مؤشر العائد و المخاطرة يجمعهم رابط بطريقة أو بأخرى ؟
- ما الغاية من الإعتماد على مؤشرات العائد و المخاطرة في عملية التشخيص المالي ؟

❖ فرضيات البحث :

1. الآداء المالي للبنوك الوطنية محل الدراسة جيد
2. الآداء المالي للبنوك الخارجية محل الدراسة جيد
3. البنوك الوطنية تقدم آداء مالي أفضل من البنوك الأجنبية أم العكس
4. في الأخير هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة على مستوى البنوك عينة الدراسة

❖ أسباب إختيار الموضوع :

- أسباب ذاتية :

1. دعم و تطوير مكتسباتنا خلال سنوات الدراسة التي قضيناها بالحرم الجامعي.
2. الرغبة في التعرف على القطاع البنكي و التقرب منه.
3. الإطلاع على القطاع البنكي في الجزائر خاصة بسبب الطورات التي يشهدها الإقتصاد.

- أسباب موضوعية :

1. التعمق في فهم مدى تطبيق التشخيص المالي في البنوك عينة الدراسة.
2. إعطاء حصة الأسد في هذا البحث للجانب التطبيقي و هذا ما تقتضيه الضرورة.
3. بخصوص مجال الدراسة فهذا الموضوع له صلة مباشرة مع مجال الدراسة.

❖ أهمية الدراسة :

نظرا لما يعتبر الموضوع ذو أهمية بالغة حيث يلزم المؤسسات على التحكم في الوضعيات المالية و إدارة المخاطرة المحيطة بها من نقاط قوة وضعف بهدف دراسة الوضعية الحالية للمؤسسة و إعطاء إقتراحات تخدم الوظعية المستقبلية للمؤسسة.

الإعتماد على متغيرين ذو أهمية كبير (العائد و المخاطرة) و ربطهما بعملية التشخيص المالي للبنك لما لها من دور فعال في تحديد مصير البنك حيث تمثل عنصرا مهما في عملية إتخاذ القرار التي تخدم مصلحة البنك و المستثمرين .

❖ أهداف الدراسة :

شملت أهداف الدراسة على مجموعة من النقاط التالية :

1. التعرف على مفاهيم التشخيص المالي و ما مدى تطبيقه لدى البنوك عينة الدراسة.
2. تقييم التشخيص المالي للبنوك عينة الدراسة بواسطة مؤشرات العائد و المخاطرة.
3. التعرف على كل من مؤشري العائد و المخاطرة لما لهم دور فعال في عملية التشخيص المالي.

❖ حدود الدراسة :

- الحدود المكانية :

الحدود المكانية للدارسة كانت من خلال عينة من البنوك (البنك الوطني الجزائري – بنك الجزائر الخارجي – بنك خليج الجزائر – بنك سوسيتي جنرال) و التي حاولنا إسقاط الدراسة عليهم.

- الحدود الزمانية :

الحدود الزمانية كانت خلال الفترة ما بين 2014-2019 و هذا من خلال القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة أما فترة التربص شملت فقط عملية توزيع الإستبيانات .

❖ منهج الدراسة :

ثم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع تطلعات و طبيعة بحثنا العلمي.

حيث ثم جمع العديد من المعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث و هذا طبعا من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة و إختبار صحة الفرضيات.

أما الشق الثاني من الدراسة الجانب التطبيقي ثم تقسيمه على مرحلتين بحيث المرحلة الثانية من الدراسة التي شملت على منهج الإستبيان ، الهدف منه دعم المرحلة الأولى من الدراسة و التي قمنا فيها بقياس مؤشرات العائد و المخاطرة عن طريق القوائم المالية المنشورة بشكل مباشر على مواقع البنوك عينة الدراسة.

❖ أدوات الدراسة :

- الدراسة النظرية :

1. مذكراة مماثلة لموضوع الدراسة على مستوى المكتبة للخرم الجامع
2. مواقع إلكترونية.
3. موقع ASJP الثري الذي يحتوي على العديد من المقالات و البحوث العلمية.
4. التقارير و الملتقيات.

- الدراسة التطبيقية :

1. إعتمدنا على التقارير المالية المنشورة على مواقع البنوك عينة الدراسة.
2. الإستبيان بإعتباره أبرز الأدوات المستخدمة في البحث العلمي.
3. برامج و تطبيقات الكمبيوتر (SPSS V 20 – EXCEL 2010 – WORD 2010).

❖ عراقيل الدراسة :

1. قلت المراجع فيما يخص مؤشري العائد و المخاطرة بالتحديد اللغة الأجنبية الفرنسية.
2. الخوف من الإفصاح للقوائم المالية للبنوك على مستوى الفروع في ولاية عين تموشنت و لو أنها منشورة بشكل عادي على مستوى المواقع الرسمية.
3. الرفض التام و غياب ثقافة الإستبيان لدى موظفي البنوك عينة الدراسة صعبا لنا المأمورية.

❖ هيكل الدراسة :

قمنا بتقسيم موضوع البحث على فصلين وفقا لمنهجية (IMRAD) ثم التطرق في الفصل الأول للأدبيات النظرية و المفاهيم الأساسية للتشخيص المالي و مؤشري العائد و المخاطرة في المبحث الثاني أما المبحث الأول خصصناه للدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه تشخيص البنوك عينة الدراسة من خلال مؤشرات العائد و المخاطرة .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد :

مما لاشك في أن **التشخيص المالي** ركيزة أساسية في أي مؤسسة سواءا كانت ذات طابع إقتصادي أو مالي ، و عليه هذه المؤسسات (البنوك) مكان يتم فيه لقاء كل من العرض و الطلب على الأموال و النقود و لتحقيق الأهداف المسطرة تلجأ إلى القيام بعملية **التشخيص المالي** من خلال تحديد نقاط القوة و الضعف التي تساعد في الوصول للأهداف المسطرة سواء على المدى البعيد أو القريب ، و من جهة أخرى و بإعتبار دراستنا تمت في عينة من البنوك كان و لابد من ربط عنصر التشخيص المالي مع كل من مؤشري **العائد و المخاطرة** ، حيث أن العائد يمثل مقدار الثروة المحققة جراء مجموعة من الصفقات و الإستثمارات التي من شأنها أن تواجها العديد من العوامل المؤثرة سواء كانت خارجية أو داخلية و التي من شأنها أن تؤثر على هذه الأخيرة و يطلق عليها **بالمخاطرة**.

ضف إلى هذا تطرقنا لعديد من الدراسات التي كانت من شأنها أن تثري موضوع بحثنا.

أما ما يتعلق بهذا الفصل فهو كالتالي :

- **المبحث الأول : الدراسات السابقة.**
- **المبحث الثاني : الإطار النظري للتشخيص المالي – العائد و المخاطرة**

المبحث الأول : الدراسات السابقة.

خصصنا هذا المبحث للدراسات السابقة منها ما هو باللغة العربية و اللغة الأجنبية حول التشخيص المالي و مؤشري العائد و المخاطرة ، و لكل دراسة أهدافها و نتائجها فمنها ما تقيس علاقة العائد و المخاطرة في المؤسسات و كذا أثرهما على صناع القرار المالي كل على حدى و منها ما تركز على أهمية التشخيص المالي و أهم روابطه.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية.

1. الأستاذة قرية معمر (جامعة الأغواط) بعنوان : **دور التشخيص المالي و الإقتصادي في إبراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الإقتصادية** ، جانفي 2013 .

- تهدف هذه الدراسة لإبراز دور التشخيص الإقتصادي و المالي في التحديد المبكر لكل من نقاط القوة و نقاط الضعف و معالجتها في أقرب الآجال الممكنة و بناء قرارات سليمة تعمل على نمو المؤسسة و بقائها في السوق و المخافظة على مواردها و تطويرها.

في الأخير تمكنت هذه الدراسة من تحديد وضعية المؤسسة ماليا و إقتصاديا عن طريق المرور بجملة من الدراسات التشخيصية للوضعية المالية و محيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة ، ثم إجراء عملية التحليل لإستعمال أدوات التشخيص الإقتصادي و المالي ، و كذا الإعتماد على بيانات التشخيص من أجل تحديد و إكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تعتبر أوراق رابحة للمؤسسة تتميز بها و تعتمد عليها إلى حد كبير في إتخاد القرارات و تصحيح المسار و تعديل النشاط.

2. الأستاذ سليم بن عثمان 2009 بعنوان : **التشخيص المالي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دراسة حالة مؤسسة صناعة الآجر الأحمر

- من خلال هذه الدراسة قام الباحث بإجراء تشخيص شامل للمؤسسة من خلال إستخدام الوثاق المحاسبية و المالية الخاصة بمؤسسة صناعة الآجر الأحمر بعنابة ما يهمنا في هذه الدراسة هو الجزء المخصص لمرحلة التشخيص المالي.

توصل الباحث في الأخير إلى أن الوضعية المالية لهذه المؤسسة إيجابية إلى حد كبير يتضح ذلك من خلال رأس المال العامل موجب و يغطي الأصول الثابتة ، الخزينة موجبة و لكنها ضعيفة حيث أنها تملك أي إحتياطات لتمويل دورتي الإستثمار و الإستغلال ، لها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

3. دراسة الأستاذة عباد مريم 2010 تحت عنوان: **التشخيص المالي و أثره على تطور آداء المؤسسة** ، دراسة حالة مؤسسة مطاحن المقراني.

- مؤسسة إنتاجية متخصصة في مادة الدقيق تندرج ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث كان الهدف من هذه الدراسة إثبات مدى تأثير التشخيص المالي على آداء المؤسسة من سنة لأخرى و مدى كفائتها في مواجهة التهديدات و إقتناص الفرص المتاحة لديها

توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة تتمتع بآداء و وضعية مالية حسنة و لكن لضمان آداء أفضل يجب إستغلال كل الإمكانيات و الموارد المادية و البشرية المتوفرة لديها بصفة حسنة و محكمة ، كذلك يجب توفير مخزون أمان من المواد الأولية و إستغلال الأموال المجمدة في البنك سواء عن طريق شراء أسهم بناء وحدات إنتاجية جديدة ، كما أنها تملك عدة مصادر تمويل يجب إستغلالها بشكل أمثل.

4. دراسة قربة معمر بعنوان: **التشخيص المالي الإقتصادي و دوره في بناء الأهداف في المؤسسة مطاحن الأغواط** ، سبتمبر 2005 ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب البليدة .

- يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية تجسيد التشخيص المالي و الإقتصادي في المؤسسة الإقتصادية حالة مطاحن الأغواط و الإستفادة منها في بناء و إتخاذ القرارات في المكان و الوقت المناسب لها حتى تمكنها من الآداء الجيد على مستوى الأسواق.

لعل أبرز ما توصل إليه الباحث من خلال هذه الدراسة هو أن المؤسسة محل الدراسة مؤسسة عمومية إلا أنها تتمتع بقدرات جيدة و موقع تنافسي نسبيا جيد و رصيد خبرة في المجال يعزز نقاط القوة فيها، فهي تحقق جملة من المؤشرات على مستوى الوظائف الأساسية وكذا علاقتها بالمحيط المباشر وغير المباشر. فمن خلال عملية التشخيص المالي نلاحظ أن مؤشرات التوازن و نسب المردودية و السيولة و النسب الهيكلية إيجابية رغم الإنخفاض الراجع إلى المنافسة الشديدة التي تعتبر مصدر خطر على المؤسسة ، كما أنها تملك نقاط ضعف تكمن في جانب التموين، التسويق، و الموارد البشرية و عليها أن تحاول تصحيحها من خلال تبني سياسة تكوين العمال وتدريبهم.

5. دراسة الأستاذ وكل نور الدين ، جامعة تيارت ، الأستاذ خليفة الحاج ، جامعة مستغانم بعنوان : **التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة .**

- من خلال هذه الدراسة تمكن الباحثين من إبراز التشخيص المالي ، أنواعه ، أهدافه و خطواته و كان الهدف وراء هذه الدراسة بأن التشخيص المالي على مستوى المؤسسات المالية يهدف إلى جمع المعلومات تحديد كل من نقاط القوة و الضعف الفرص و التهديدات المحيطة بالمؤسسة داخليا أو خارجيا بغية معالجة الخلل و العسر المالي الذي تمر به المؤسسة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التشخيص المالي ضرورة قصوى لرسم الإستراتيجية المالية و التخطيط الجيد الذي من خلاله يتم تسريح الوضعية المالية السابقة للمؤسسة و إعطاء صورة صادقة عن

الوضعية المالية الجديدة ، لنتمكن كطلبة أو باحثين من تحليل و إصدار حكم صادق عن نشاط المردودية و شروط توازن المؤسسة و القيام بتقديرات و تنبؤات تخص الوضعية المستقبلية للمؤسسة.

6. دراسة عباس ، 2015 ، تحت عنوان : **أثر الشكل التنظيمي للبنوك في العائد و المخاطرة.**

- كان الهدف من هذه الدراسة قياس الشكل التنظيمي للبنك مقاس بإجمالي الموجودات في مؤشرات العائد و المخاطرة للبنك و كانت عينة الدراسة متكونة من خمسة بنوك تجارية **عراقية** و إمتدت الدراسة حوالي ستة سنوات من عام 2008 إلى غاية عام 2013 ، ما يهمنا هو مؤشرات المخاطرة التي ثم إستخدامها في تحليل المخاطرة البنكية و التي لها علاقة بخجم البنك و تشمل كل من مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة و مخاطر رأس المال و مخاطر التشغيل ، أما مؤشرات التي ثم إستخدامها في تحليل العائد كانت كالتالي هامش صافي الفائدة ، هامش صافي الدخل ، معدل العائد على حقوق الملكية ، دوران الموجودات ، معدل العائد على الموجودات.

كانت نتائج الدراسة كالتالي وجود علاقة إرتباط معنوية بين كل من حجم البنك و مؤشرات المخاطرة من جهة و بين حجم البنك و مؤشرات العوائد من جهة أخرى ، و وجود علاقة أثر معنوية بين حجم البنك و مؤشرات العائد و المخاطرة ، توصلت كذلك للعديد من التوصيات أهمها التوجه نحو التوسع في البنوك التي تؤدي إلى كثرة عدد الفروع بحيث يكون حجم البنك كبيرا من حيث الموجودات و بالتالي إنخفاض التكاليف و إرتفاع العوائد ، إدارة الموجودات بطريقة سليمة يهدف إلى تعظيم درجة التوافق و الإرتباط بين العائد و المخاطرة فهذان المتغيران يعدين عنصرين أساسيين عند إتخاذ أي قرار على مستوى البنك.

7. دراسة المخلافي ، 2017 ، بعنوان : **تحليل كفاية رأس المال المصرفي و أثره في المخاطرة و العائد على وفق المعايير الدولية.**

- يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات العائد و المخاطرة المصرفية و إنعكاس ذلك على قيمة البنك ، ثم إختيار عينة متكونة من خمسة مصارف يمنية خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2002 .

كانت نتائج هذه الدراسة تشمل على عدة إستنتاجات أهمها تجسيد نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة في البنوك اليمنية عينة الدراسة مع نتائج تحليل المؤشرات نفسها لمصارف عربية و أجنبية ، أما أهم التوصيات فهي ضرورة إتخاذ الإجراءات و التدابير و الخطوات الداخلية من السلطات المالية و النقدية و من قبل المصارف اليمنية ذاتها لتأمين الإلتزامات بمقررات لجنة **بازل 2** الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي ، و ذلك من خلال النظم المصرفية اليمنية مع أخد بعين الإعتبار الجداول الزمنية المناسبة للتنفيذ.

8. دراسة عمار بن نوار (جامعة تيارت) ، و رابح شيلق (جامعة غرداية) بعنوان : **الموازنة بين العائد و المخاطرة كأساس لإختبار القرارات المالية.**

- كان الهدف من خلال هذه الدراسة هو توضيح و تقديم الأشكال المختلفة للعلاقة بين عنصري العائد و المخاطرة عند عملية إتخاذ القرار المالية و ذلك تبعا للنفسيات المختلفة للمستثمرين إتجاه كل من المخاطرة و العائد ، حيث تلزم هذه العلاقة صاحب القرار المالي من تحديد توليفة الموازنة لديه بين العائد و المخاطرة من خلال تقديره للعائد المتوقع الحصول عليه من خلال القياس الكمي لهذه القرارات بإستعمال بعض النمادج الرياضية التي ساهمت في تفسير الجيد للعلاقة بين كل من متغيري العائد و المخاطرة.

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو طبيعة العلاقة بين كل من العائد و المخاطرة هي عبارة عن علاقة طردية حيث يتحمل المستثمر أي جزء من المخاطرة إلا إذا تحصل على يادة مقبولة في معدل العائد كما تتوقف نسبة العائد و المخاطرة على نوعية و طبيعة النفسية لدى المستثمر و مقدار الربح الذي يرغب بتحقيقه و من خلال هذا الأساس فعملية المفاضلة بين القرارت المالية بالنسبة للعلاقة بين العائد و المخاطرة توجب إستعمال الأساليب العلمية و المؤشرات الكمية بإعتبارها مؤشرات يتحدد من خلالها القرار المالي الفعال .

9. دراسة أبو رحمة (2009) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، تحت عنوان : **السيولة المصرفية و أثرها على العائد و المخاطرة.**

- تناولت هذه الدراسة كل من إدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية في فلسطين ، و ذلك بالوقوف على طبيعة تأثير العلاقة بين عناصر السيولة و كل من العائد و المخاطرة و هو ما يهمنا في هذه الدراسة ، و التوقف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفليسطينية لنسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية ، قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتوظيف كل من معادلتي الإنحدار البسيط و إرتباط بيرسن ، لإختبار العلاقة الحاصلة بين كل من متغيري السيولة المتغير المستقل و المتغير التابع المتمثل في كل من العائد و المخاطرة.

أسفرت الدراسة على أنه لايوجد علاقة إرتباط و تأثير بين السيولة المصرفية و معدل العائد للمصارف عينة الدراسة ، في الجهة الأخرى أثبتت الدراسة عن وجود علاقة إرتباط و تأثير بين كل من السيولة المصرفية و مؤشر المخاطرة لدى البنوك عينة الدراسة ، كما أتبثت أن البنوك عينة الدراسة تلتزم بشكل كبير في تطبيق بتطبيق نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى السلطات النقد الفلسطينية.

10. دراسة بشير دريدي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، بعنوان : **قياس أثر السيولة المصرفية على العائد و المخاطرة** ، دراسة حالة بنك البركة خلال الفترة الممتدة بين 2010 – 2015 .

- كان الهدف من خلال هذه الدراسة هو قياس عامل السيولة المصرفية بالعائد و المخاطرة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة بين 2010 – 2015 ، بإستخدام مصفوفة الإرتباط الجزئي كوسيلة للقياس و هذا لإختبار مدى تأثير المتغير التابع معدلات العائد و المخاطرة على على النتغير المستقل و هو مؤشرات السيولة المصرفية.

كما أسفرت الدراسة التطبيقة على أن هناك تأثير و علاقة إرتباط قوية لبعض من مؤشرات السيولة مع مؤشرات العائد و مؤشرات المخاطرة .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الفرنسية.

1. دراسة Sirine Toumi بعنوان :

- L'inpacte des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaire et la performance des banques cas de France , Cas de La France , L'Allemagne et Le Japon , Thése de doctorat Science Economique , L'université de Tunis , 2016.

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الطرق الواجب إعتمادها من أجل إكتشاف و تحديد أكثر المخاطر فعالية داخل المؤسسة و من جهة أخرى تسعى إلى تحديد القرار الراشد و تحليل العلاقة بين هذه التطلعات الجيد بالنسبة لآداء البنوك.

أهم ما تمخض عن هذه الدراسة هي أن مخاطر الائتمان كانت تعتبر هي الخطر الرئيسي الذي يتعرض له القطاع المصرفي ومن بين أهم العوامل التي كانت وراء فشل البنوك، كما أن أفضل عملية لإتخاذ القرارات تثم من خلال معالجة ملفات الإئتمان بكفاءة بإستخدام أدوات تحليل مختلفة و تزداد

صعوبة إدارة المخاطر و تقييمها خاصة مع نتائج العولمة في تحرير خدمات المصرفية ، الحل الوحيد لهاته المشكلة هو دمج تكنولوجية المعلومات و الإتصال لتحسين إدارة البنك و تدعيم الشفافية في المعاملات المصرفية و يساعد على إتخاذ قرارات جيدة في جميع البنوك من أجل تحقيق ربحية عالية .

2. دراسة Pacassion Venance Outtara بعنوان :

- Diagnostic Financier et Performance d'une Entreprise en Cote d'Ivoire , Ecole Superieure de Gestion de Paris _ MBA , Finance d'Entreprise , France , 2007.

- لغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين أجهزة التشخيص المالي وآداء وكالة الحراسة ، أي إظهار تأثير التشخيص المالي على الآداء المالي والتنظيمي والإقتصادي والإداري والإستراتيجي والإجتماعي والبشري للمؤسسة. الإدارة الرشيدة لمثل هذه المؤسسات من خلال الهيكل والتنفيذ والعمليات وإستخدام أدوات الإستبيان ووثائق المحاسبة وكالات SIGES النشطة في مجال الأمن والحراسة في كوت ديفوار.

و كانت أبرز نتائج الدراسة أن التشخيص المالي عاملا مهما و مؤثرا في أداء المؤسسة ، و أن إفتقار المؤسسة للضمانات جعل من الصعب الوصول إلى أسواق المال ، من ناحية أخرى لم تستجب لمصالح العملاء و خلص الباحثون إلى أن الإدارة المالية المنشأة كانت غير فعالية بسبب حقيقة أن وضع الخزينة كان سلبيا.

3. دراسة Rachida Ben Ahmed , Daho Kamel Benyamina بعنوان :

- La Gestion des Risques de Crédit Bancaire avec la Méthode de Scoring , Revue des études Economiques Approfondies numéro 01 , Algérie , 2016.

- الهدف من هذه الدراسة هو فهم الأساليب التي يجب إتباعها لتحديد مخاطر الإقراض للبنوك الجزائرية و تحديد طريقة تقييمها التخلص منها و مواجهتها.

من أهم النتائج التي حققتها الحاجة الى إدخال تقنيات تقييمها و إدارتها و التعامل معها مع تطبيقات جديد تمكننا من تحديد و ضمان الكفاءة العالية و الحماس للحصول على نظام مصرفي سلس و فعال ، أما عن إستخدام و الإستمرار في الأساليب القديمة التي أكل عليها الدهر و شرب في التحوط من مخاطر الإئتمان تزيد من صعوبة القدرة في تقييم هذه الأخيرة ، أخيرا الإدارة الجيدة لمخاطر الإئتمان تساعدنا في تحقيق بنك دو مواصفات عالمية.

4. دراسة Anouar Hasone بعنوان :

- La Gestion des Risque dans les Banques Islamique, Paris,2008.

- حيث إقتصرت هذه الدراسة على جانب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية ولم تعط إهتماما إلى العوائد في البنوك وكذلك على البنوك التجارية. الإسلامية حيث ركزت هذه الدراسة وسلطت الضوء على مخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى الوساطة والمخاطر غير مالية .

المطلب الثالث : الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية.

1. دراسة Ndyagyenda Catherine بعنوان :

- Crédit Risk Management and Financial Performance A case of Bank of Africa.

- كانت الدراسة تهدف الى تحديد العلاقة بين إدارة مخاطر الإئتمان و التشخيص المالي لدى الشركة و إعتمدت الدراسة نهجا لدراسة حالة إفرادية أثبتت الدراسة أن البنك حاول تنويع

جغرافيا ليس فقط داخل البلاد و لكن أيضا في البلدان المجاورة ، يضع التقييم الإئتماني القوي المعالم الرئيسية لإدارة فعالة لمخاطر الإئتمان و يمنح الشركات ميزة تنافسية في السوق ، و توصي الدراسة بأن تقوم إدارة البنك بإستمرار بتقييم ممارستها في مجال إدارة المخاطر لمعرفة ما إذا كانت تزال عملية في مواجهة بيئة التشغيل المتغيرة بإستمرار.

2. دراسة Umit Gucenne Gençloglu Gulsun Issevrloglu Yasmin Eratn بعنوان :

- Bank audits and Risk and Management in Turkey , International journal of économic and Finance studies , 03 vol , 2011.

- الغرض من هذه الدراسة هو فهم الوضع الحالي لإستخدام البنوك للتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر، لفهم المخاطر الهامة من حيث الشروط وإتخاذ القرارات في إدارة البنوك وإدارة المخاطر، وكذلك إتفاقية بازل وكابيتال. نهج للوائح والقضايا التي تؤثر على القطاع المصرفي التركي.

و النتيجة الأكثر أهمية التي تم تحقيقها هي أن أهم معيار لكفاية البنك هو قياس مخاطر البنوك وفعاليتها، وإدارة هذه المخاطر في سياق التدقيق الموجه نحو المخاطر.

3. دراسة Asma Abdul Rahman بعنوان :

- A comparative Study of Risk Management Practicies between Islamic and Conventional Banks in Pakisten , Thesis submitted to the Cardiff Metropolitan University in Fulfillement of the requirements for the Degree of Doctora of Philosophu , January , 2016.

- تهدف هذه الدراسة هو التحقق من مدى غستخدام أساليب إدارة المخاطر وكيفية التعامل مع المخاطر المختلفة ومقارنة المخاطر المختلفة بين البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في

باكستان والنظر في أهمية ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية ، تم تحليل إستخدامها عن طريق الإحصاء الوصفي، والإنحدار الخطي، و إختبار Mann-Whitney U.

أهم نتيجة تم تحقيقها هي أن البنوك الإسلامية تختلف إختلافًا كبيرًا عن البنوك التقليدية من حيث تحديد المخاطر ، وممارسات إدارة المخاطر ، وتحليل مخاطر السيولة ، وحوكمة المخاطر ، وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية هي أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية والبنك الإسلامي.

4. دراسة Jaeun Shin بعنوان :

- Stock Returns and Volability an Emerging Stock Markets , International Journal of Busnisses and Economics , vol 01 , 2005.

- هدف هذه الدراسة إلى تخديد و تشخيص 14 بلد ناشئ خلال الفترة 1989-2003 ، و ذلك عن طريق إستخدام بيانات أسبوعية من خلال تطبيق نموذج GARCH – M .

أبرز ما ثم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة دات طابع إيجابي بين كل من مؤشري العائد و المخاطرة في معظم الأسواق عينة الدراسة التي حدد ب 10 أسواق أما الخالات المتبقية فهي تخضع لعوامل أخرى غير المخاطرة ، حيث بينت النتائج أن الأزمة المالية قد أنتجت أثر لعلاوة المخاطرة في عوائد الأسهم بالنسبة للأسواق الناشئة ، كما أنها إختبرت أثر الأزمة الناشئة عام 1997 في العوائد على هذه الأسواق المدروسة.

5. دراسة Battilossi and Houpt بعنوان :

- Risk Return and Volum in an Emerging Stock Market , The Bilbao Stock Exchange , 2006.

- كان الغاية من هذه الدراسة هو إختبار العلاقة بين كل من مؤشري العائد و المخاطرة و حجم التداول في سوق بلباو للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين 1916 – 1926 .

حيث ثم الوصول إلى عدم حصول علاقة بين كل من مؤشري العائد و المخاطرة و دليل ضعيف لحجم التداول في العوائد.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة :

خلال خوضنا في تحليل و دراسة الدراسات السابقة و المذكورة أعلاه و جدنا بأن الدراس التي قدمنها من خلال هذه الأطروحة تعتبر دراسة حديثة و شاملة و الشيئ الذي يوضح ذلك هو أننا قمنا بها خلال مجال زمني حديث 2022 ، ضف إلى دلك أنها ركزت مرارا و تكرار على الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في المؤسسات عينة الدراسة تطرقت كذلك إلى الحيثيات التي تربط كل من التشخيص المالي مع مؤشري العائد و المخاطرة لعل هذه أبرز النقاط التي تلخص دراستنا عن سابقاتها :

- تهدف هذه الدراسة لإبراز عنصر التشخيص المالي .
- طريقة المعالجة التي كانت على شقين كل يكمل الأخر.
- طبقت هذه الدراسة على عينة من البنوك **AGB- BNA- BEA- SGA** .

المبحث الثاني : الإطار النظري للتشخيص المالي – العائد و المخاطرة

يعتبر التشخيص المالي من أهم المواضيع المالية و الإدارية داخل المؤسسة ، خيث تسعى من خلاله إلى بلوغ و تحقيق الأهداف المنشودة و إتخاد القرارات السليمة و من أجل تسهيل هذه العملية تعتمد المؤسسة بموجبها على عملية **التشخيص المالي** و التي من خلالها يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية و ذلك من أجل إستخراج نقاط القوة و الضعف ذات البعد المالي أبرزها : مؤشر العائد و المخاطرة فالعائد يهتم بقياس كفاءة المؤسسة في إستخذام الموارد المتاحة لديها و تحقيق المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه مستقبلا نظير إستثماره لأمواله أما المخاطرة فيعتمد عليها إلى حد كبير في الكشف عن مواطن الإختلالات و نقاط الضعف بغرض المعالجة في الآجال القادمة و إتخاد قرارات سليمة .

المطلب الأول : عموميات حول التشخيص المالي.

يعتبر التشخيص المالي من بين أهم العوامل و الآليات التي تعمل على تحديد كل من نقاط القوة و الضعف لدي المؤسسة بحيث يساهم هذا التشخيص في صياغة و بناء مخطط قرارات إدارة الأصول و الخصوم عن طريق جملة من المؤشرات التي تساعد على إتخاد القرارات التي تخدم مصلحة المؤسسة ، قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي و جب التعرف على التشخيص عامة .

- تعريف التشخيص :

هو إدلاء الآراء و الأحكام على حالة المؤسسة و الذي قد ينجز عنه الخروج بنتائج إيجابية أو إستنتاج نقائص. كما يعرف التشخيص على أنه مصطلح يستعمل في العلوم الطبية ، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف إستخلاص المعضلات و المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة.[1]

1. **أولا : تعريف التشخيص المالي .**

- يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة و ذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية و ذلك من أجل إستخراج نقاط الضعف و القوة.
- و يعرف أيضا بعملية تحليل الحالة المالية للمؤسسة و ذلك بالإستعانة بأدوات التخليل المالي من أجل الوصول إلى المؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية ، و ذلك من أجل تحديد نقاط القوة و الضعف للخالة المالية و إيجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة و المحافظة على نقاط القوة التي تعتبر المرآة العاكسة لنجاح أي مؤسسة.[2]

[1] أ . خليفة الحاج ، أستاذ مساعد ، **الآفاق للدراسات الإقتصادية** ، جامعة تيارت ، ص 128 .

[2] دردوري لحسن ، **التشخيص المالي** ، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 10 .

- و يعرف J.PTHBOU التشخيص المالي على أنه " عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة و البحث عن الأسباب و المسؤوليات الداخلية و الخارجية " .[1]
- يعرف بأنه مرحلة من مراحل التشخيص الكلي للمؤسسة و قد يتطلب إجرائه مسيرين من داخل المؤسسة بهدف إعادة تقييم توجهاتهم الإستراتيجية أو قد يطلبه مستشارون من خارجها.
- و يعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات .
- كما يعتبر تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة للوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية من السياسة المتبعة بإستعمال أدوات و وسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها لذا فهو مهمة من مهام المسير و يعتبر الركيزة التي تستند عليها في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبيلة .
- فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة و التي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة .[2]

[1] توفيق رفاع ، **محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص ص 41-42 .

[2] خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 47-48 .

2. **ثانيا : أهمية التشخيص المالي .**

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الآداء و تهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية ، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية ، بحيث أهمية التشخيص المالي من النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية ، و يمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية :

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية و مدى إمكانية تسديد الديون.
- تحديد نسبة الكفاءة في إستعمال الموارد المالية للمؤسسة إعتمادا على مفهوم المردودية.
- إمكانية السماح بالإقتراض مجددا أو الإنطلاق من هامش الإقتراض المتوفر.
- إستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير إتجاه المؤسسة.
- إعطاء نظرة شاملة حول وضعية المؤسسة لجميع المتعاملين معها سواء مدراء أو مساهمين أو من طرف الدولة خاصة عند إتخاد قرارات تشمل تطهير إعادة الهيكلة أو الخوصصة.[1]
- ضمان إستراتيجية المؤسسة في مختلف المجالات كالتسويق و الإنتاج و الرفع من كفائتها.
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع و حجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.

[1] Kamel Hamedi , **Diagnostic et redressement d'entreprise** , optic , P , 22.

3. ثالثا : أهداف التشخيص المالي .

عملية التشخيص المالي من أهم العوامل في المؤسسة التي من شأنها أن تساعد في التعرف على مختلف مواطن الإختلالات التي تعاني منها ، كما أنه يهدف من خلال عملية ممنهجة و مرتبة إلى :

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة إنطلاقا من الميزانية و مدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج .
- فهم السلوك الإقتصادي و المالي للمؤسسة و محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن .
- تقييم الموقف الإستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة و الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية و تقييمه للفرص و التهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة .
- يساعد إدارة المؤسسة على أهدافها و سياستها التشغيلية و منه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الإقتصادية و المالية و المساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها .
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الاعمال المتعلقة بها و منه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها و تجنب المساهمين الخسائر المحتملة.
- يوفر مؤشرات كمية و نوعية تساعد المخطط المالي و المخطط الإقتصادي في رسم الأهداف المالية و الإقتصادية و الإجتماعية على مستوى المؤسسة و على مستوى الوطني .
- تحقيق المستوى المطلوب من النمو للمؤسسة من خلال دراسة مصادر التمويل و الإستثمار و رفع الربحية.[1]

- محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن و فهم السلوك المالي و الإقتصادي للمؤسسة .

[1] دردوري لحسن ، **التشخيص المالي** ، مطبوعة 2014-2015 ، ص ص 11-12 .

- توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل (دورة الإستثمار) و على المدى القصير (دورة الإستغلال) .
- تزويد المستثمرين بالكم الكافي من المعلومات التي بموجبها يتم إتخاد القرارات الصائبة في ميدان التوجهات الإستراتيجية.
- فعالية المؤسسة في توظيف رأسمالها الإقتصادي بمعنى تحقيق المردودية الإقتصادية.[1]

و عليه نستنتج أن التشخيص المالي من الركائز الرئيسية داخلة المؤسسة بالنسبة للمسيرين الماليين للقيام بمختلف الإجراءات على الصعيد المالي ، كما يعتبر وسيلة بموجبها يتم إتخاد قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا المهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة هذفه الوحيد هو إعطاء صورة واضحة و شاملة على نقاط الضعف و القوة للمستثمرين و الذين من خلالها يمكن تحديد الوظعية المناسبة لهم داخل المؤسسة.

المطلب الثاني : التشخيص المالي طرق أدوات و أساليب.

1. طرق التشخيص المالي :[2]

ينقسم إلى ثلاثة طرق رئيسية و هي :

أ. التشخيص المالي التطوري :

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية من خلال الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و التنبأ بالوضعية المالية المستقبلية ومن

[1] خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة** ، مرجع سابق ذكره.

[2] صفية سميرة ، **دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة بسكرة ، 2018-2019 ، ص ص 8-9 .

أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي مالي متطور و فعال و يرتكز التحليل التطوري على العناصر التالية :

1) تطور النشاط :

أي متابعة التغيرات في نشاط المؤسسة عبر الزمن ، إعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ...الخ ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما اذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات السوق و بناءا على حالات النمو المرتفع ، (مستقر ،منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة هيكل التكاليف و الذي من المفترض أن تناسب طردا مع تطور النشاط .

2) تطور أصول المؤسسة :

تعبر الأصول عن مجموعة الإمكانيات المادية و المعنوية و المادية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي و الخارجي ، كما يعد مؤشر إستراتيجي هام يعبر عنه الوجه الإستراتيجي للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو الإنسحاب من السوق .

3) تطور هيكل الإستغلال :

يتكون هيكل دورة الإستغلال من العملاء ، الموردون ، المخزونات والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط ، من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية للمؤسسة .

4) تطور الهيكل المالي :

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة أساس في الأموال الخاصة و مصادر الإستدانة ، و بناءا على المصادر سابقة الذكر ،يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة و

التمويل الذاتي و مساهمات الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها و قدرتها على السداد و مدى إستقلاليتها المالية ،و تاثير الإستدانة على المردودية .....إلخ

5) تطور المردودية :

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الإقتصادي للمؤسسة ، كما تعتبر ضمان للبقاء و النمو و الإستمرارية ، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسات من النواحي ، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري و ذلك عن طريق نسب المردودية و آلية أثر الرافعة المالية.

ب. التشخيص المالي المعياري :

وهو إمتداد للتشخيص المقارن و يختلف عنه في إعتماده على معدات معيارية يتم إختيارها بناءا على دراسات شاملة و مستمر في البورصات و يعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير.

ت. التشخيص المالي المقارن :

يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط و في معظم و أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، و يكون بإستعمال مجموعة من الأرصدة و الأدوات و المؤشرات المالية و يهدف المشخص إلى مراقبة الآداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط.

2. أدوات التشخيص المالي :[1]

- تحليل الهيكل المالي :

[1] أستاذ أركال نور الدين ، أستاذ خليفة الحاج ، **التشخيص المالي أداة لرسم الإسترتيجية المالية للمؤسسة** ، ص 6 .

و الهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية و الملاءة المالية ، بالإعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

- تقييم المردودية :

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، وذلك بإستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير التي تمكننا من إتخاذ القرارات المناسبة .

- تحليل التدفقات المالية :

يمكن هذا من تحليل التوازن المالي و تحديد أسباب العجز و الفائض في الخزينة ، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات بعد إستراتيجي الذي يساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية ، وهو التحليل الأكثر تطورا.

الشكل (01-01) أدوات التشخيص المالي

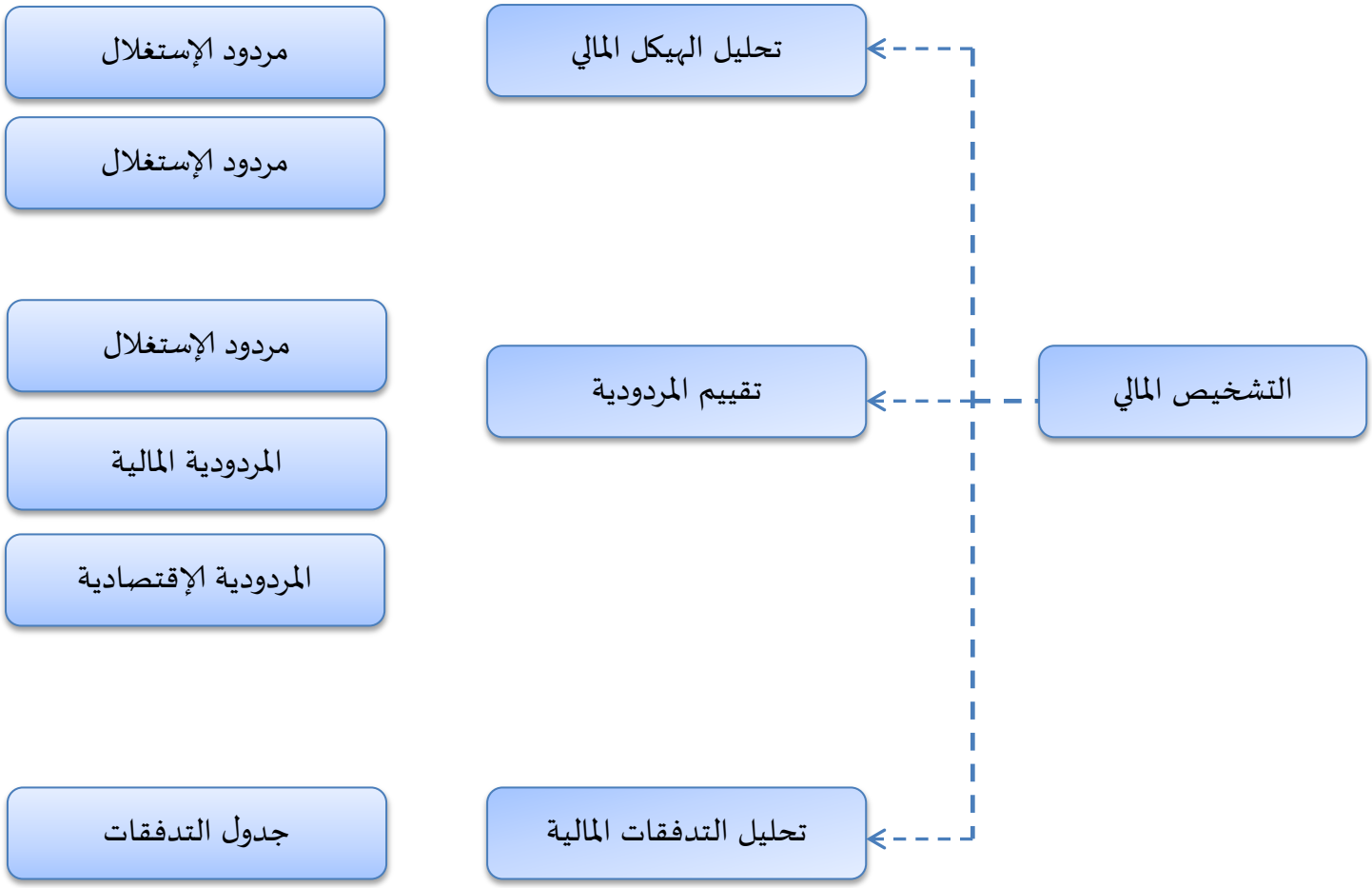

المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الجزء الثاني ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011 ، ص ص 52-53 .

3. أساليب التشخيص المالي[1]:

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن إستخدامها لتوظيف و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة و كذا مستوى آدائها و عمليات تنبؤ مستقبلية لهذا الآداء ، ومن أهم الأساليب المعتمدة في عمليات التشخيص نجد ثلاثة أساليب و هي :

- التشخيص المالي بالإعتماد على التدفقات المالية :

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية ، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك يسمح بمراقبة التوازن بين الإستخدامات و الموارد قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل و تسمح بضمان الإستراتيجيات المالية القابلة للتحقيق في أي شرط و فحص الإستراتيجية المختارة و ذلك بمحاكاة التدفقات المتوقعة الملائمة ، أيضا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة ، من جهة أخرى يعطي لنا قابلية تحديد كل من مبالغ التمويل الخارجية الضرورية ، و كذا التوقف عن الدفع و معرفة المخاطر التي تلقتها المؤسسة نتيجة صعوبة في الخزينة ، و حتى تحديد إحتياجات الأموال للمؤسسة.

و بالتالي يمكن إبراز أهمية التشخيص المالي حسب التدفقات المالية من خلال النقاط التالية :

- يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الإستثمار.
- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الذي يسمح بقياس الخزينة و القدرة على توليد و خلق فوائض في الخزينة من أنشطتها .
- تقييم المجهودات المبذولة هو الإستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الإنفاق المبدئي .

[1] بلخير باكاري ، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 28.

- فيما يتعلق بالتمويل إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد قروض طويلة الأجل.

➢ التشخيص المالي بالإعتماد على نمادج التنبؤ للوضعية المالية :

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى مجهودات الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات ، حيث كان Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة ، فبني نموذجا للتنبؤ لتعثر الشركات ، ثم تبعه في ذلك الباحث Altman بإعداد نموذجه الخاص و الذي شاع إستخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Score-Z و قد بني كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة و المترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضفي على تلك النسب سمة الديناميكية و بقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ للفشل المالي للشركات.

➢ التشخيص المالي بالإعتماد على المؤشرات المالية :

يعد أهم الأساليب و أكثرها إستعمالا لما يتمتع به من قدرة و فعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية و عناصر الكفاءة لدى المؤسسة ، إلا أنه يمكن بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط و مقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الآداء العملي لكل منهما ، فمثلا ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين مقدار الأرباح التي تحققت و حجم الإستثمارات التي ثم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح ، فان العلاقة السببية هي المحور الأساسي و المهم في البحث و لتحديد هذه المؤشرات فمن الممكن إستخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية ، و يمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعا لها على النحو الآتي :

- مؤشرات الربحية.
- مؤشرات الكفاءة و معدلات الدوران.
- مؤشرات النشاط.

- مؤشرات السوق المالي.
- مؤشرات الرافعة التمويلية و هيكل التمويل.

المطلب الثالث : مفاهيم حول مؤشري العائد و المخاطرة

مما لاشك في أن مؤشري العائد و المخاطرة من أكثر المؤشرات شيوعا و إستخداما على مستوى المؤسسات الإقتصادية بحيث أن كل قرار ناجم من صناع القرار يتمخض عليه عائد و مخاطرة معينين الشيء الإيجابي و المميز بين هذه الخصائص له أثر على المؤسسة الإقتصادية ، لذلك وجب الحرص على هاذين المؤشرين بغية تعظيم الربح و تفادي مختلف الخسائر المحتملة فالقاعدة تقول بأنه كلما زاد العائد كبرت و زادت رقعة المخاطرة.

1. مفهوم مؤشر العائد :

يعرف العائد على أنه المردود الذي يحققه الاستثمار ، و لكي يكون لهذا المردود معنى فإنه تجب نسبته للأموال الذي ولدته .

كما يعرف أيضا أنه المقابل الذي يطمح المستثمر للحصول عليه مستقبلا نظير إستثماره لأمواله .[1]

و يعرف كذلك بأنه النسبة المئوية من الإيراد المحقق من قبل رأس مال فالعائد الإجمالي البسيط على سند ما هو المقدار السنوي الذي يحصل عليه حامل السند على شكل فائدة ، أما بالنسبة للعائد الصافي البسيط فهو العائد الإجمالي البسيط مطروخا منه ضريبة الدخل .[2]

[1] سليمان ناصر و ربيعة بن زيد ، **العائد و المخاطرة بين الصكوك الإسلامية و السندات التقليدية** ، المؤتمر العالمي العاشر للإقتصاد و التمويل الإسلامي ، قطر سنة 2015 ، ص 12.

[2] حسين عمر ، **الموسوعة الإقتصادية** ، دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، 1992 ، ص 236.

2. مؤشرات قياس العائد :

تختلف مؤشرات العائد خسب نوع الإستثمار الذي تسعى إليه مختلف الوحدات الإقتصادية داخل المؤسسة حيث تصنف هذه المؤشرات إلى :

- العائد على حقوق الملكية :

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية ، و كلما إرتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.[1]

- العائد على الأصول : (THE RETURN ON ASSETS (ROE

يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا ، أي يقيس كفاءة إدارة البنك في إستخدام مجموع أصوله ، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي ثم إمتلاكها خلال هذه الفترة.[2]

- معدل هامش الربح :

يعكس مدى إمكانية البنك في إدارة و مراقبة تكاليفه.

- معدل منفعة الأصول :

و تسمى إستعمال الأصول ، خيث يدل هذا المؤشر على الإستعمال أو الإستغلال الأمثل للأصول ، أي إنتاجية الأصول.[1]

[1] تالي رزيقة ، **تقييم الآداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED 2012** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، العيد أكلي محمد أولحاج ، البويرة ، 2011-2012 ، ص 13 .

[2] سمية فضيلي ، علي دبي ، **أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية** ، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 2012-2018 ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 07 العدد 02 ، جانفي 2021 ، ص 456 .

- معدل الرفع المالي :

يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية ، و في نفس الوقت مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن للبنك خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزامه.[2]

يمكن إعتبار الرفع المالي عبارة عن وسيلة لزيادة العائد على حقوق الملكية مقابل الزيادة في المخاطر التي يتحملها المشروع.[3]

الجدول 01-01 مؤشرات قياس العائد في البنوك عينة الدراسة.

مؤشرات العائد	النسب
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية / حقوق الملكية.
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
معدل هامش الربح PM	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
معدل الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المصدر : عبد اللطيف طبي ، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائدو المخاطرة** ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 ، ص 281 .

[1] عاشوري صورية ، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذمرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 ، ص 65 .

[2] طارق عبد العال حماد ، **تقييم آداء البنوك التجارية – تحليل العائد و المخاطرة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 84 .

[3] أ. حططاش عبد السلام ، أ. شودار حمزة ، **تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل 3 على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية** ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، ص 211 .

1. مفهوم مؤشر المخاطرة :

الشيئ الذي ينبغي أن يقوم عليه نشاط المؤسسة سواء كانت مؤسسة دات طابع إقتصادي أو مالي هي كيفية مواجهة المخاطرة المحتملة ، لذا فإن المشخص المالي داخل المؤسسة يعمل دوما على إيجاد الوسيلة و الطريقة التي التي تمكنه من توقع مراقبة و تجنب وقوعها.

- المخاطرة هي عدم التأكد من حدوث خسارة معينة ، و يقوم هذا التعريف على مصطلح عدم التأكد الذي لا يخضع للقياس بشكل كمي بل يتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة على طرح معين.[1]
- كذلك يمكن تعريف المخاطرة من المنظور المالي إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل ، أي توقع إختلافات في العائد بين المخطط و المطلوب و المتوقع حدوثه ، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الإقتصادي في الحاضر ، على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.[2]

2. مؤشرات قياس المخاطرة :

- مخاطر الإئتمان :

التعريف الأول : هي إحتمالية إخفاق عملاء البنك المقترضين بالوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك ، و ذلك عند إستحقاق هذه الإلتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها ، أي هذه

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيري نور موسى ، **إدارة الخطر و التأمين** ، دار الحماد ، عمان ، 2007 ، ص 20 .

[2] سليمان ناصر و ربيعة بن زيد ، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية** ، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل آداء المؤسسات و الإقتصاديات ، الجزائر ، ص 13.

المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد إلتزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد.[1]

التعريف الثاني: مخاطر الإئتمان هي مخاطر تخلف المقرض عن السداد ، كما أنه يأخذ أسماءا و أشكال مختلفة مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية و البنوك) ، و مخاطر الإفلاس.[2]

- مخاطر السيولة :

يعرف سالم جنودي خطر السيولة على أنه" العجز المحتمل للبنك لرفع ما يكفي من النقود في الوقت المناسب من أجل تلبية إلتزامات الدفع "، كما ينظر لمخاطر السيولة على أنها الإختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع االصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة، ويتعاظم خطر السيولة حينما ال يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع و لا يستطيع التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية[3].

- مخاطر معدل الفائدة :

هي تلك المخاطر التي تترتب على حدوث تغير في معدلات الفائدة في إتجاه معاكس لتوقعات البنك ، فإحتمال أن تتحرك معدلات الفائدة بعكس الإتجاه الذي يتوقعه البنك يمثل درجة إنكشاف البنك لما يسمى بمخاطرة معدل الفائدة، أي أن البنك يتوقع أن يحدث تغير في معدل الفائدة وعلى أساسه يقوم بالبدء باستثماراته ، فلو تطابقت توقعاته حول معدل الفائدة مع إتجاه معدل الفائدة فسيحقق ربحا،

[1] أ. لعروسي قرين زهرة ، أ. د بوقرة رابح ، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية** ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة البليدة ، جامعة المسيلة ، ص 299 .

[2] أ. لعروسي قرين زهرة ، أ. د بوقرة رابح ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 299.

[3] فاروق فخاري ، نورة زبيري ، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة** ، بالإشارة لخالة النظام البنكي الجزائري ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، 2018 ، ص 179 .

ولو حدث العكس فسيقع في خسارة، "كما أن تغير معدلات الفائدة يؤثر على أسعار صرف العملات وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على قيم الأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية" .[1]

- مخاطر التشغيل :

- عرف" **Vanini** " المخاطر التشغيلية على أنّها " خطر الإنحراف بين الربح المرتبط بإنتاج خدمة وتوقعات التخطيط الإدارية . و مخطر التشغيل هو الفجوة المسجلة سواء إيجابية أو سلبية، نسبة إلى الأرباح المتوقعة ".
- كما تم تعريفها بأنّها "هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. و هي مخاطر الخسارة الناتجة عن إحتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات ،فشل تقني ،مخالفة أنظمة الرقابة ،الإختلاس ،كوارث طبيعية جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة ".[2]

- مخاطر رأس المال :

تمثل مخاطر رأس المال إحتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالإلتزامات حينما تواجه خقوق سالبة و يتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السوقية للأصول و القيمة السوقية للخصوم ، و هكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الإنخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.[3]

[1] أ. شاوش إخوان سهام ، **النمادج المستخدمة لقياس و إدارة مخاطر سعر الفائدة و أثرها على ربحية البنوك التجارية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 49 ، ص 440 .

[2] أحلام بو عبدلي ، ثريا سعيد ، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية** ، دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر ، جامعة غرداية ، جامعة الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية / عدد 03 ، ص 119 .

[3] KOCH , 2005 , **BANK MANAGEMENT** , ANALYZING BANK PERFORMANCE , NEW YORK , MC GRAW-HIL , P 126.

الجدول 01-02 مؤشرات قياس المخاطرة في البنوك عينة الدراسة.

مؤشرات المخاطرة	النسب
مخاطر الإئتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.
مخاطر السيولة	نقديات (لدى البنك + لدى البنك المركزي + CCP)+ الأصول غير النقدية شديدة السيولة / إجمالي الودائع +المستحق للبنوك و للبنك المركزي * (100
مخاطر معدل الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول. الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول.
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

المصدر : محمد جموعي قريشي ، **تقييم آداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000** ، الجزء الأول ، مجلة الباحث ، ورقلة ، العدد3 ، 2004 ، ص 92 .

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التشخيص المالي حيث تمكنا من معرفة أهم الوسائل و الطرق التي يعتمدها التشخيص المالي في دراسة أي نوع كان من المؤسسات حيث إتصف بدوره الجوهري في معالجة و كشف الإختلالات التي تواجهها المؤسسة مرورا على مؤشري العائد و المخاطرة اللذان بدورهما ساعدانا إلى خد كبير في تحديد مواطن الضعف و القوة لدى المؤسسة موضحين العلاقة بين كل من التشخيص المالي و مؤشري العائد و المخاطرة، أما حصة الأسد فكانت للدراسات السابقة التي كانت دات صلة بطريقة أو بأخرى بموضوعنا.

الفصل الثانى :

" دراسة تطبيقية لعينة من البنوك "

تمهيد :

في إطار توطيد التكامل بين كل من الجانبين النظري و التطبيقي و بعد أن ثم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لكل من التشخيص المالي و كذا العائد المخاطرة داعمين بحثنا بدراسات سابقة ، أما في هذا الفصل الثاني فسنحاول توضيح ذلك في أمثلة واقعية ، و هذا من خلال دراسة تطبقية لعينة من البنوك (بنك خليج الجزائر ، بنك الوطني الجزائري ، سوسيتي جنرال و بنك الخارجي الجزائري) حيث ثم تقسيم هذه الدراسة على مرحلتين المرحلة الأولى يثم تقييم آداء المؤسسات من خلال مؤشرات العائد و المخاطرة أما المرحلة الثانية كانت عن طريق إستبيان كأداة لجمع البيانات و الإعتماد على برنامج SPSS من أجل تحليل النتائج و عرضها.

حيث ثم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني : تحليل النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة.

بعد أن ثم تقسيم الدراسة في هذا الفصل على مرحلتين :

- المرحلة الأولى : التشخيص المالي للبنوك من خلال مؤشرات (العائد و المخاطرة).
- المرحلة الثانية : تحليل نتائج الإستبيان.

حيث شملت الإجراءات المنهجية للدراسة على مجموعة من العناصر أبرزها : عرض ميدان الدراسة أدوات جمع البيانات ، مجتمع الدراسة ، طريقة جمع البيانات ، بيانات الإستمارة ، تطبق البرنامج الإحصائي SPPS VERSION 20 لتحليل البيانات ، مؤشرات تشخيص الآداء و طريقة الحساب.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

هذا المطلب سينقسم إلى قسمين ، القسم الأول يتعلق بإعطاء لمحة تاريخية حول البنوك عينة الدراسة أما القسم الثاني من هذا المطلب يحتوي على طريقة و أدوات جمع البيانات و المعطيات.

1. عينة الدراسة : تتكون عينة الدراسة من بنكيين عموميين هما (بنك الجزائر الخارجي و بنك الوطني الجزائري) و بنكين خاصين هما (بنك خليج الجزائر و بنك سوسيتي جنرال).

- التعريف ببنك الجزائر الخارجي :

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، و قد مر بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، و التنمية في مجال التخطيط الوطني و العلاقات الإقتصادية و المالية بين الجزائر و الدول الأخرى ، و تمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات المالية بين المؤسسات الصناعية الكبرى و المؤسسات الأجنبية.

- التعريف بالبنك الوطني الجزائري :

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 و ذلك بموجب الأمر 178/66 و يعتبر أول البنوك التجارية التي ثم إنشائها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ، و في سنة 1988 و في إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 ، ثم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 4.3 مليار دينار جزائري ، ثم زيادة رأس مال البنك من 14600 مليار دينار إلى 41600 في جوان 2009، عن طريق 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم .

- التعريف ببنك خليج الجزائر :

بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA ويتم اختصاره بالرمز AGB، وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، ويعد أحد أكبر 3 بنوك خاصة في الجزائر، ويق\دم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

- التعريف ببنك سوسيتي جنرال الجزائر :

بنك سوسيتيه جنيرال الجزائري . هو أحد البنوك الفرنسية المتواجدة في الجزائر تأسس سنة 1999 برأس مال قدره 500 مليون دينار، يوجد فروع عديدة لبنك سوسيتيه جنرال، ويوجد في الجزائر 87 وكالة لسوسيتي جنرال موزعة على 29 ولاية، في فرنسا يعتبر يحتل سوسيتيه جنرال الجزائري المرتبة الثانية ويعتبر من البنوك التي تقدم خدمات متنوعة في الجزائر، حيث يقدم سوسيتيه جنرال لعملائه سواء كانوا من الأفراد أو الشخصيات الإعتبارية خدمات مصرفية متنوعة تتلائم مع احتياجاتهم.

2. طريقة جمع المعلومات :

من أجل القيام بهذه الدراسة ، و الوصول إلى النتائج و تحليلها ثم الحصول على العديد من البيانات كانت كالتالي :

بالنسبة للمرحلة الأولى من الدراسة تمثلت هذه المعطيات في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج الخاصة بالبنوك ، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2019 ثم الحصول على معضمها من المواقع الرسمية للبنوك أو الفروع التابعة لولاية الإقامة :

- ❖ بنك الجزائر الخارجي BEA

bea.dz/resultat.php

- ❖ البنك الوطني الجزائري BNA

https://www.bna.dz/ar/

❖ بنك خليج الجزائر AGB

https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2020.pdf

❖ بنك سوسيتي جينرال SGA

http://94.23.112.62/rapport_annuel.html

أما المرحلة الثانية من الدراسة ثم الإعتماد فيها على نوعين من البيانات :

البيانات الأولية : من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع الإستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث ، و من ثم تفريغها و تحليلها في البرنامج الإحصائي SPSS بهذف الوصول لدلالات إحصائية ذات قيمة تكمل المرحلة الأولى من الدراسة و تدعم موضوع الدراسة.

البيانات الثانوية : تمت من خلال مراجعة المذكرات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي للبنوك.

1. **مؤشرات العائد و المخاطرة :**

➢ مؤشرات العائد :

الجدول رقم (2-1) مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / إ حقوق الملكية
العائد على الأصول	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على عبد اللطيف طبي[1]

[1] عبد اللطيف طبي ، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 .

➢ مؤشرات المخاطرة :

الجدول رقم (2-2) مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك

المؤشرات	النسب
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر الإئتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على محمد جموعي قريشي[2]

2. **الإستبيان :**

يعتبر الإستبيان من بين أهم الأدوات المستعملة في الدراسة بإعتباره وسيلة للكشف عن آراء العمال و المعرفة السابقة لهم و جمع المعلومات بغرض تحليلها و الوصول إلى نتائج حيث وجه الإستبيان للإطارات فقط و التي لها علاقة بشكل بمابشر بالتشخيص المالي داخل المؤسسة حيث ثم توزيع ما يقارب 33 إستبيان منها 29 مسترجعة و التي ثم إخضاعها للدراسة.

[2] محمد جموعي قريشي ، **تقييم آداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000** ، الجزء الأول ، مجلة الباحث ، ورقلة ، العدد 3 ، 2004.

المبحث الثاني : تحليل النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية .

بعد أن ثم عرض كل من طريقة و أدوات الدراسة ، سنقوم بتطبيقها على كل من البنوك الأجنبية و الوطنية عن طريق إستخدام كل من مؤشرات العائد و المخاطرة و نتائج الإستبيان بغية معرفة الفرق و أثر التشخيص المالي لدى كل من البنوك الأجنبية و العمومية .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

1. مؤشرات العائد و المخاطرة :

من خلال المعطيات التي ثم جمعها سنحاول الوصول إلى النتائج عن طريق تطبيقها على المؤشرات :

- مؤشرات العائد :

- العائد على حقوق الملكية : الفترة (2014-2019)

الجدول رقم (2-3) يوضح العائد على حقوق الملكية

البيان - السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك الوطني الجزائري ROE %	18.38	15.81	14.87	12.77	14.06	6.84
البنك الخليج الجزائر ROE %	36.96	33.44	23.92	33.07	43.06	51.77
بنك الجزائر الخارجي ROE %	17.07	17.65	16.76	24.85	29.17	20.31
بنك سوسيتي جنرال ROE %	23.11	15.81	18.44	17.72	25.97	15.33

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية و بالرجوع إلى الملحق من (1-12) – الوحدة ب %

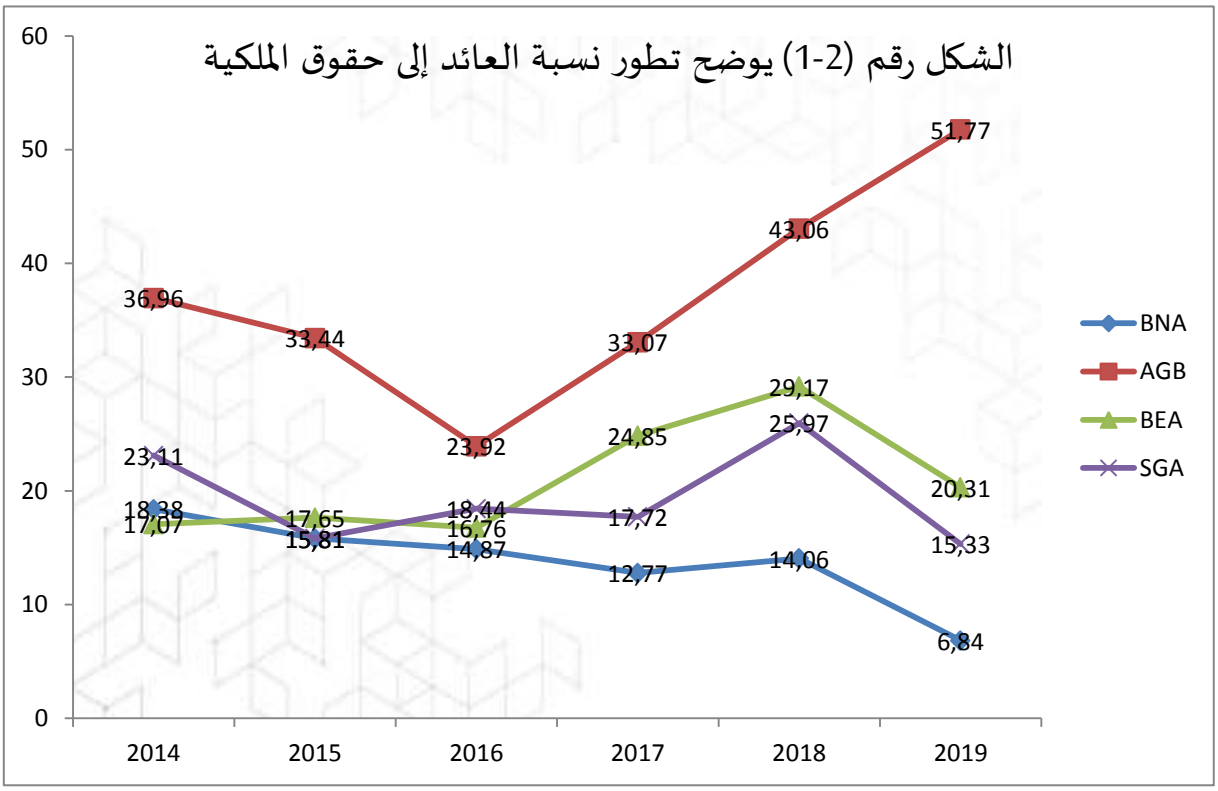

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (2-1) الخاص بتطور العائد على حقوق الملكية ما يلي :

- أن الآداء المالي لبنك خليج الجزائر مقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية شهد إنخفاض ما بين (2014-2016) من 36,96% إلى غاية 23,92% يفسر هذا الإنخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية نتيجة تراكم الخسائر في النتيجة المحققة و الزيادة المستمرة في حقوق الملكية مع تدبذب لقيمة صافي الدخل و بالتالي في هذه المرحلة ما بين (2014-2016) شهدنا إنخفاض في الآداء المالي للبنك.
- ليسجل بعدها أعلى معدل من بين البنوك محل الدراسة سنة 2019 بعدما إرتفع من 23,92% سنة 2016 إلى غاية 51,77% و هو أعلى معدل شهده البنك خلال المجال الزمني (2014-2019) و يفسهر هذا الإرتفاع بسبب إرتفاع في النتيجة الصافية على مدار الأربع سنوات الأخيرة.
- أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سجل تراجع ملحوظ سنة 2015 حيث بلغ نسبة 15,81% مقارنة بسنة 2014 التي سجل فيها معدا 18,38% ليستمر هذا الإنخفاض إلى غاية 2017 بمقدار 12,77% لرتفع بعدها بشكل طفيف سنة 2018 بقيمة 14,06% لينخفض بشكل حاد

في السنة الأخيرة 2019 ليصل إلى 6,84 % و هي أدنى قيمة يحققها البنك خلال المجال الزمني (2014-2019) و هذا راجع لإنخفاض مستوى الآداء للبنك.

- البنك الخارجي الجزائري و بنك سوسيتي جنرال فهما نوعا ما متقاربين في الآداء حيث ثم تسجيل أعلى معدل عائد على خقوق الملكية لهما سنة 2019 بنسبة 29,17% و 25,97% بعد تدبذب ما بين الأربع سنوات الأولى (2014-2017) ليصل إلى أدنى معدل لهما في السنة الأخيرة بقيمة 20,31% و 15,33% .

و في الأخيرة إذا كان قياس الآداء المالي للبنوك الأربعة محل الدراسة مقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية يأتي بنك خليج الجزائر في المرتبة الأولى كأعلى معدل آداء يليه كل من البنك الخارجي الجزائري و بنك سوسيتي جنرال ليحل البنك الوطني الجزائري في المرتبة الأخيرة محققا أسوء آداء مقارنة بالبنوك السابقة.

- العائد على الأصول : الفترة (2014-2019)

الجدول رقم (2-4) يوضح العائد على الأصول

البيان - السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك الوطني الجزائري ROA %	1.13	1.08	1.10	1.06	1.16	0.54
البنك الخليج الجزائر ROA %	2.26	2.04	1.38	1.41	1.80	2.34
بنك الجزائر الخارجي ROA %	1.15	1.28	1.34	1.83	2.32	1.91
بنك سوسيتي جنرال ROA %	2.11	1.77	1.88	1.48	2.18	1.42

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية و بالرجوع إلى الملحق من (1-12) – الوحدة ب %

الشكل رقم (2-2) يوضح تطور العائد على الأصول

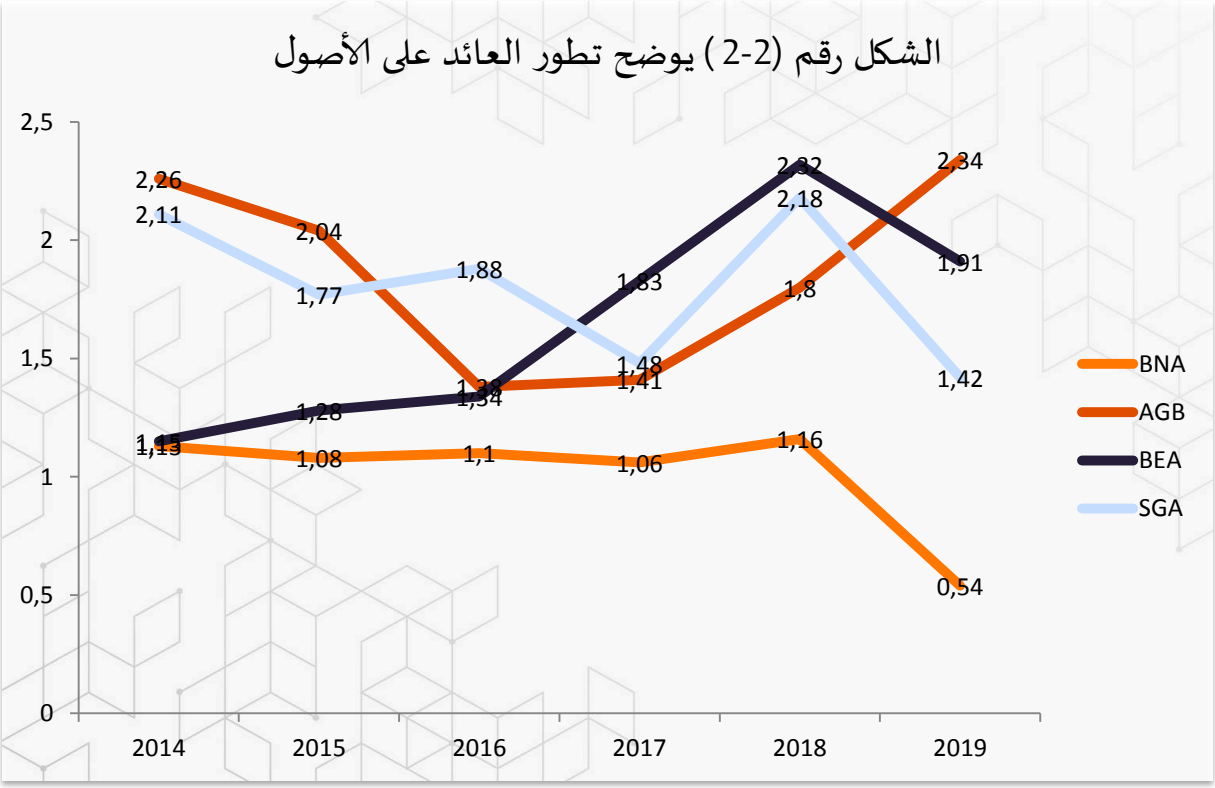

نلاحظ من خلال قراءة نتائج المنحنى البياني، تذبذبا في معدلات العائد على الأصول خلال الفترة المدروسة بين الإرتفاع و الإنخفاظ حيث ثم :

- تسجيل أعلى معدل عائد على الأصول 2.34% لبنك خليج الجزائر سنة 2019 بعدما شهد سقوط حر خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2016 من 2.26% إلى 1.38% مما يعكس إنخفاض في آداء البنك خلال هذه الفترة نتيجة تراجع النتيجة الصافية.
- البنك الخارجي الجزائري شهد أعلى مستويات عائد على الأصول 2.32% سنة 2018 بعدما إرتفع آداء البنك خلال السنوات الأولى 2014-2015-2016-2017 ب 1.15% - 1.28% - 1.34% - 1.83% على التوالي و يرجح هذا الإرتفاع إلى إرتفاع مردودية الأصول و هذا ذل على شيئ فإنه يدل على مساهمة الأصول (الودائع) في تشكيل النتيجة الصافية.
- البنك الوطني الجزائري كانت معدلات العائد على الأصول ذات إتجاه عرضي Sideways خلال الفترة ما بين 2014-2018 ليشهد في السنة الموالية 2019 إنخفاض خاج في معدل العائد على الأصول بنسبة 0.54% .
- بنك سوسيتي جنرال أعلى مستوى عائد على الأصول له كان في سنة 2012 بنسبة 2.18% بعد قدم مستوى آداء متذبذب خلال السنوات الأربع الأولى.

التفسير الراجح لكل ماسبق قد يكون مرتبطا بالإستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة لدى البنوك من عدمه .

- مؤشرات المخاطرة :

- مخاطر رأس المال : الفترة (2014-2019)

الجدول رقم (2-5) يوضح مخاطر رأس المال

البيان - السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك الوطني الجزائري	6.18	6.86	7.43	8.29	8.26	7.97
البنك الخليج الجزائر	6.13	6.11	5.80	4.28	4.18	4.52
بنك الجزائر الخارجي	6.76	7.27	8.01	7.39	7.98	9.43
بنك سوسيتي جنرال	9.13	11.22	10.20	8.39	8.39	9.30

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية و بالرجوع إلى الملحق من (1-12) – الوحدة ب %

الشكل رقم (2-3) يوضح تطور مخاطر رأس المال

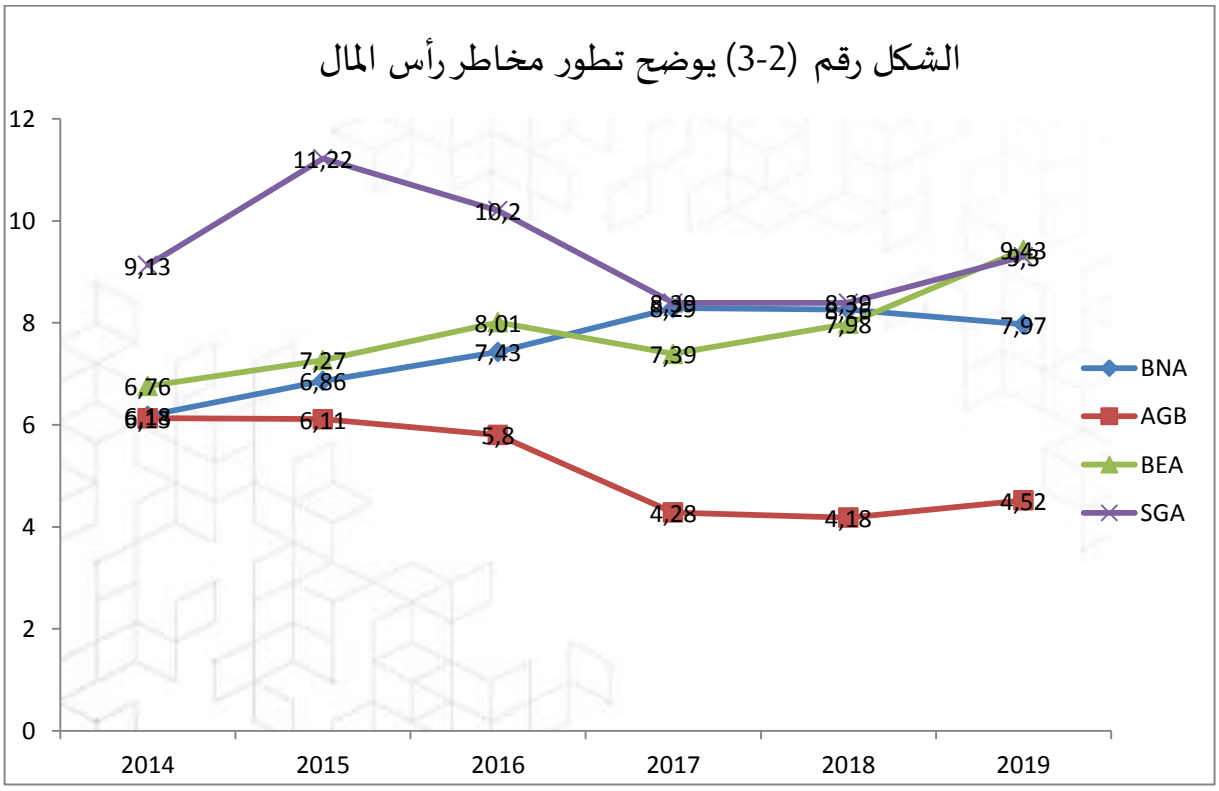

- نلاحظ من خلال قراءة البيان أن بنك سوسيتي جنرال يحقق أعلى معدل مخاطرة بقيمة 11.22% سنة 2015 و هذا راجع بشكل مباشر إلى خفض مواجهة أصول البنك بواسطة حقوق الملكية إلى أنه عرف تراجع في نسبة المخاطرة ليحقق أدنى نسبة خلال مجال الدراسة بقيمة 8.39% .
- أما بنك الوطني الجزائري و بنك الخارجي الجزائري شهدا تذبذب في مخاطر رأس المال لكليهما حيث كانت أعلى نسبة مخاطرة لبنك الخارجي الجزائري سنة 2016 بقيمة 8.01% و كانت 8.29% سنة 2017 بالنسبة لبنك الوطني الجزائري ليحققا أدنى نسبة سنة 2017 و 2019 ب 7.39% و 7.97% على التوالي.
- ليأتي في المرحلة الأخيرة بنك خليج الجزائر محققا أعلى مستويات تحكم في مخاطر رأس المال بالنسبة للبنوك سالفة الذكر حيث حقق أعلى مستوى سنة 2014 بقيمة 6.13% ليعود بعدها تدريجيا في الإنخفاض إلى أدنى مستوياته سنة 2018 بمعدل 4.18% و هو أدنى معدل مخاطر رأس المال بالنسبة للبنوك عينة الدراسة يرجع هذا للسياسة أو الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك من خلال تمويل الأصول بصفة متوازنة عن طريق حقوق الملكية و الديون .

- مخاطر الإئتمان : الفترة (2014-2019)

الجدول رقم (2-6) يوضح مخاطر الإئتمان

البيان - السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك الوطني الجزائري	3.96	2.95	3.63	2.40	2.05	3.54
البنك الخليج الجزائر	4.63	0.43	0.53	1.37	2.50	2.71
بنك الجزائر الخارجي	0.83	0.48	1.68	1.58	1.09	0.03
بنك سوسيتي جنرال	3.06	2.81	2.54	3.27	2.52	5.81

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية و بالرجوع إلى الملحق من (1-12) – الوحدة ب %

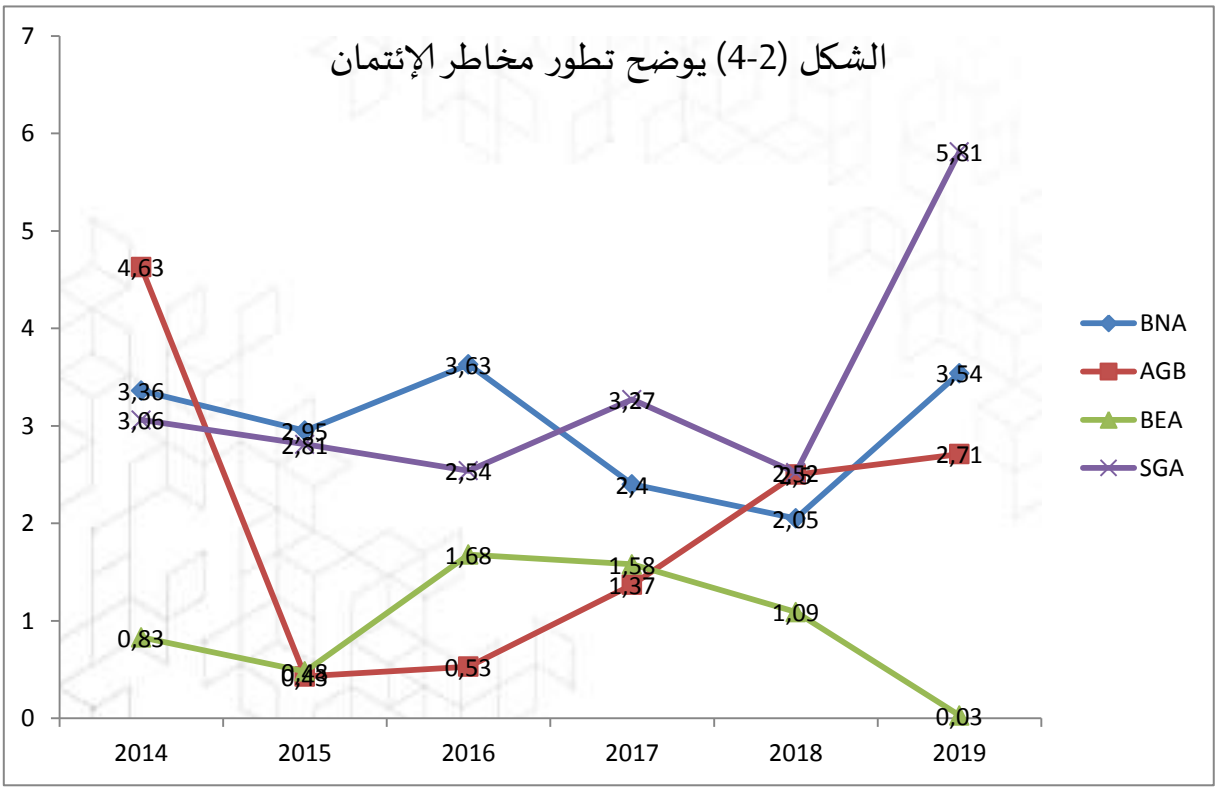

- من خلال البيان نلاحظ أن معدل مخاطر الإئتمان لدى بنك خليج الجزائر ما بين سنة 2014 و 2015 إنخفض بشكل خاد من أعلى مستويات شهدها البنك خلال سنوات الدراسة 4.63% إلى أدنى قيمة له 0.43% متحكما بذلك في سياسة الإئتمان خلال هذه المرخلة ليعود بعدها للإرتفاع تدريجيا إلى غاية 2.71% في السنة الأخيرة.
- البنك الخارجي الجزائري أعلى معدل الإئتمان له كان سنة 2016 بقيمة 1.68% ليشهد بعدها في السنة الأخيرة أدنى معدل من بين البنوك محل الدراسة متحكما بذلك في سياسة الإئتمان يرجع هذا إلى الإمتيازات التي تمنحها الدولة للبنك في صيغة قروض و بالتالي لا يسجل البنك أي خسائر على مستوى القروض.
- البنك الوطني الجزائري و بنك سوسيتي جنرال يأخذان تقريبا نفس المنحى و نفس القيم حيث سجل بنك سوسيتي جنرال أعلى معدل مخاطرة للإئتمان سنة 2019 بقيمة 5.81% من بين البنوك عينة الدراسة و كانت 3.63% أعلى قيمة شهدها البنك الوطني الجزائري سنة 2016 كل هذا راجع للخسائر المسجلة في القروض الممنوحة.

2. الإستبيان :

خلال هذه المرحلة سيتم تحليل نتائج الإستبيان من خلال الإعتماد على برنامج SPSS V 21 بغية عرض نتائج الدراسة و الخروج في الأخير بمجموعة من النتائج و التوصيات تدعم المرحلة الأولى من الدراسة و تساعد العينة المدروسة من البنوك.

❖ توزيع أفراد العينة حسب " الجنس "

يتم نوضيح ذلك من خلال الجدول و الشكل التمثيلي :

الجدول رقم (2-7) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	14	%51.9
أنثى	13	%48.1
المجموع	27	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

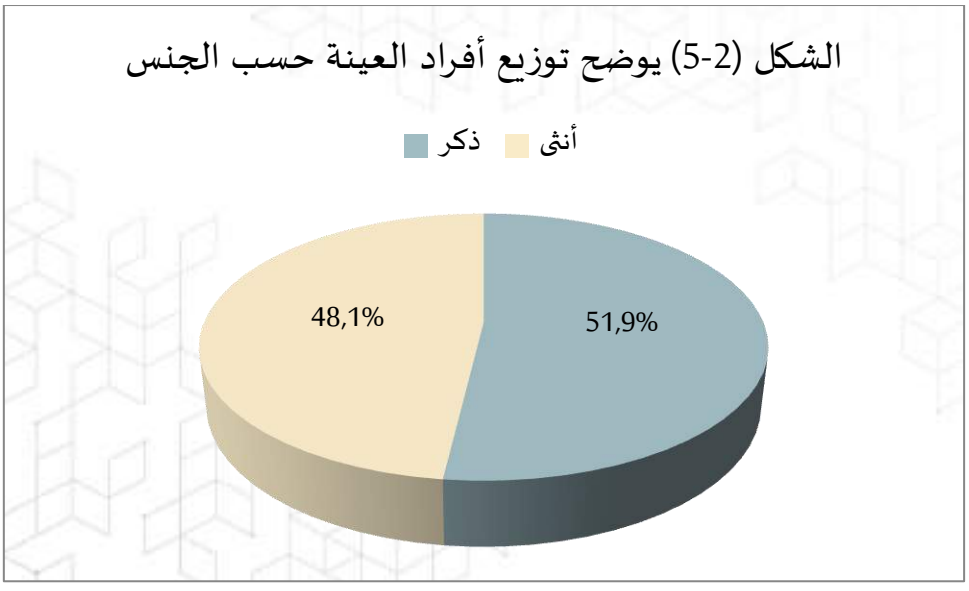

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الإناث 48.1% بينما نسبة الذكور تمثل 51.9% و بالتالي فإن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث بفارق 3.8% .

❖ توزيع أفراد العينة حسب " العمر "

الجدول رقم (2-8) توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
18-25 سنة	5	%18.5
25-35 سنة	7	%25.9
أكثر من 35 سنة	15	%55.6
المجموع	27	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

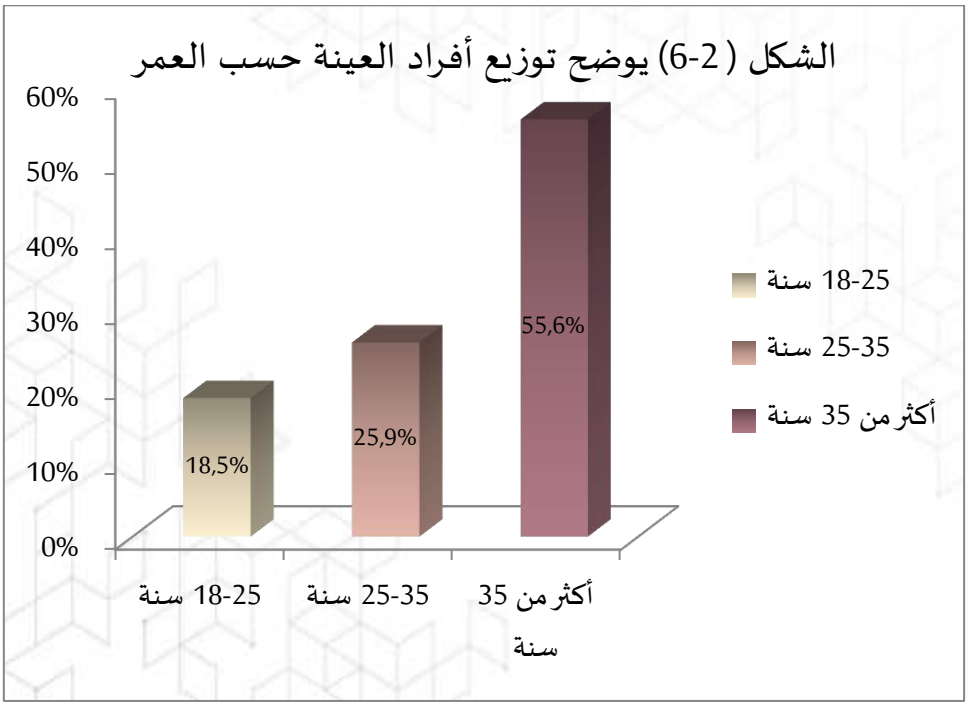

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن فئة الأعمار من أكثر من 35 سنة تمثل أعلى نسبة و بمعدل 55.6% و هذا يدل على سياسة البنوك عينة الدراسة في الإعتماد على فئات الأعمار المتوسطة تليها فئة الأعمار ما بين 25-35 سنة بنسبة 25.9% و في الأخير فئة الأعمار ما بين 18-25 سنة .

❖ توزيع أفراد العينة حسب " الدرجة العلمية "

الجدول رقم (2-9) توزيع العينة حسب الدرجة العلمية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريا أو أقل	2	%7.4
شهادة جامعية	20	%74.1
شهادة أخرى	5	%18.5
المجموع	27	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

الشكل (2-7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

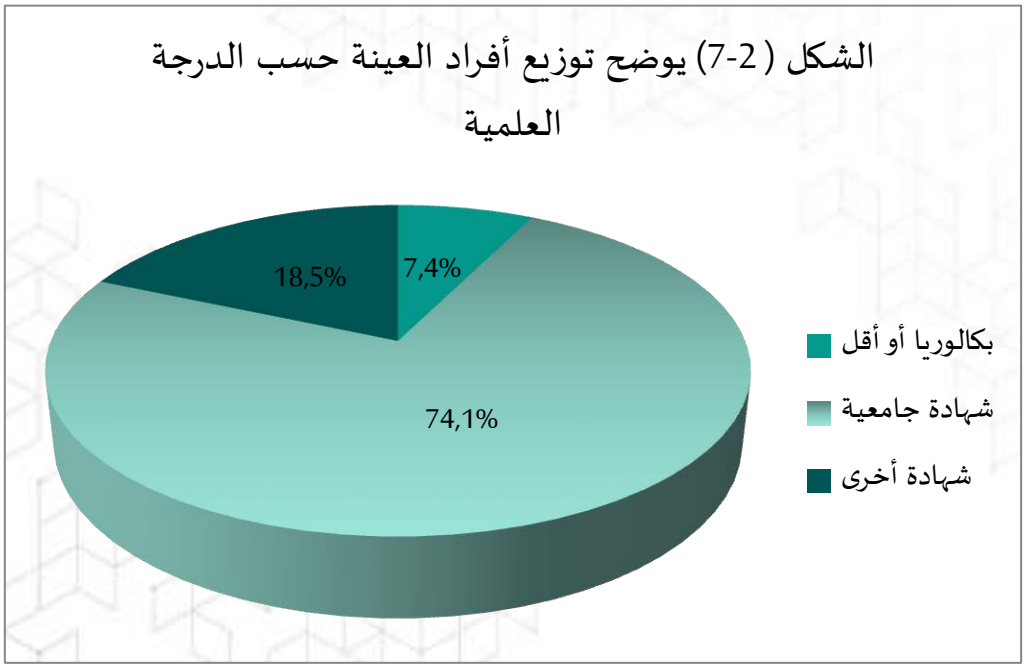

أكثر فئة من العمال تمثل أصحاب الشهادات الجامعية بنسبة 74.1% و هذا راجع لسياسة البنوك في إستغلال الكفاءاة و إعطاء الفرصة للطاقات الشبانية تليها نسبة الحاصلين على شهادة أخرى بنسبة 18.5% و في الأخير الحاصلين على شهادة بكالوريا أو أقل من ذلك بنسبة 7.4% .

❖ توزيع أفراد العينة حسب " التخصص العلمي "

الجدول رقم (2-10) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	5	%18.5
إقتصاد	6	%22.2

تخصصات أخرى	14	%51.9
قانون	2	%7.4
المجموع	27	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

الشكل (2-7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

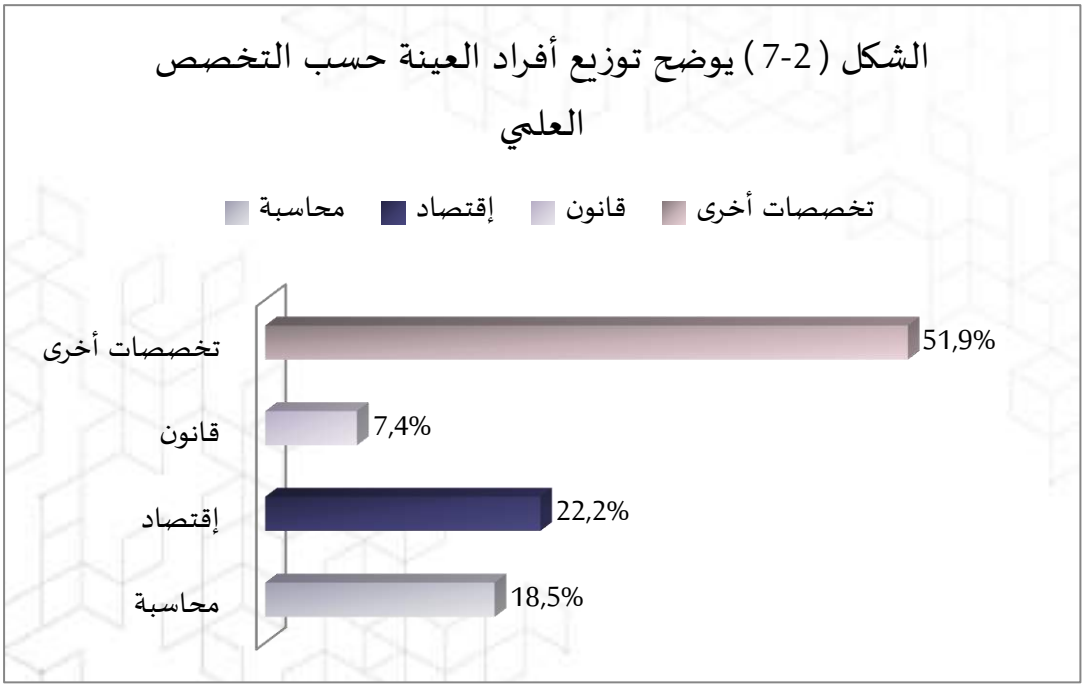

من خلال البيان الموضح أعلاه نجد أن التخصصات الأخرى يمثلون أعلى نسبة و بمعدل 51.9% يليها تخصص الإقتصاد بنسبة 22.2 % ثم تخصص المحاسبة بنسبة 18.5% و أخيرا تخصص القانون بنسبة 7.4% بنسبة كبيرة تعتمد البنوك محل الدراسة على الموظفين الذين لهم تخصصات أخرى و تخصص الإقتصاد و هذا نظير خبرتهم الخاصة في المجال البنكي الذي يعتمد في حد ذاته على إتخاذ القرارات بدرجة دقة كبيرة .

❖ توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات " الخبرة "

الجدول رقم (2-11) توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	3	%11.1
من 5-15 سنة	7	%25.9
أكثر من 15 سنة	17	%63.0
المجموع	27	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

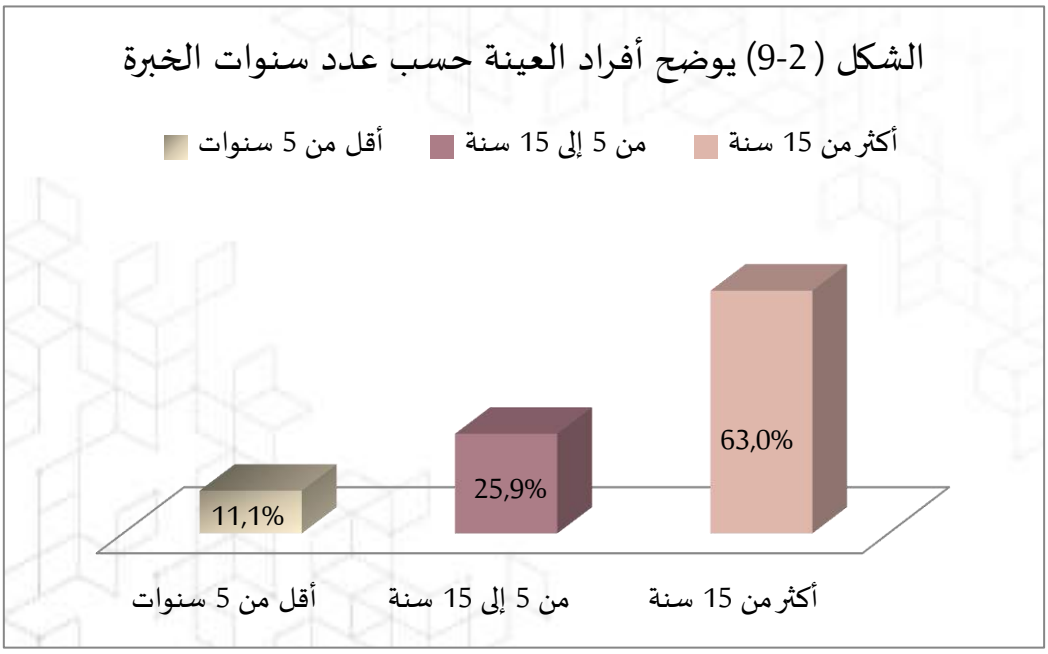

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن أعلى نسبة خبرة كانت أكثر من 15 سنة ب 63.0% ثم تليها الفئة ذات سنوات الخبرة من 5 إلى 15 سنة ب 25.9% و في الأخير أقل من 5 سنوات خبرة ب 11.1 % .

❖ توزيع العينة حسب الموقع " الوظيفي "

الجدول رقم (2-12) توزيع العينة حسب عدد الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
مجلس إدارة	6	%22.2
موظف	18	%66.7
مدير تنفيذي	3	%11.1
المجموع	27	%100

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

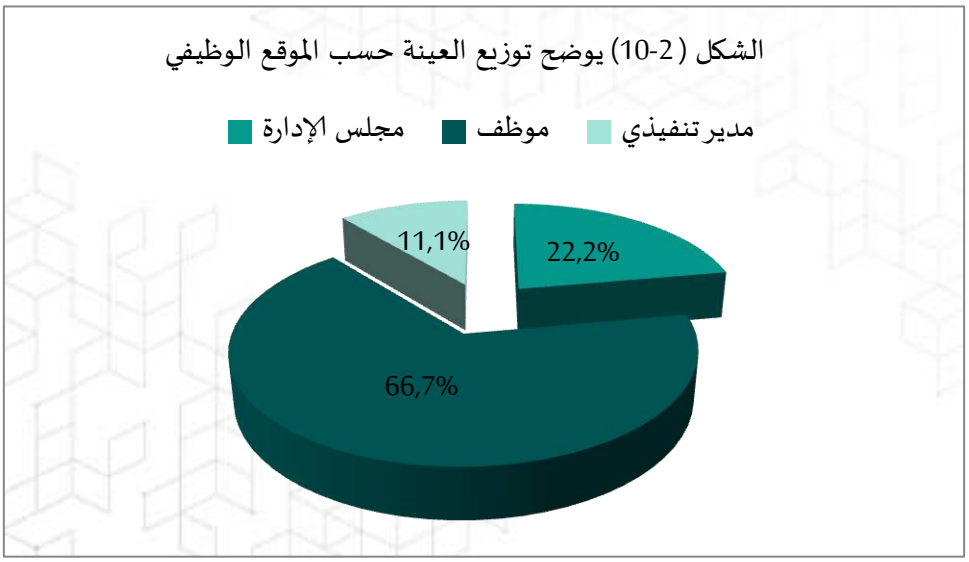

تمثل نسبة 66.7% أعلى نسبة للموظف داخل البنوك عينة الدراسة تليها 22.2% لأعضاء مجالس الإدارة و في الأخير المدراء التنفيديين بنسبة 11.1% .

- المحور الأول التشخيص المالي :

من خلال الجدول يمكننا توضيح درجات الإستجابة خسب سلم ليكارت كالتالي :

الجدول رقم (2-13) توزيع درجات الإستجابة حسب سلم ليكرت

منخفضة جدا	1.80-1
منخفضة	2.60-1.80
متوسطة	3.40-2.60
مرتفعة	4.20-3.40
مرتفعة جدا	5-4.20

المصدر : سلم ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (2-14) عبارات المحور الأول التشخيص المالي

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الإستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	3	4	2	8	10	3.555	1.423	6	مرتفعة
	11.1%	14.8%	7.4%	29.6%	37.0%				
2	2	2	2	13	8	4.037	1.255	3	مرتفعة
	7.4%	7.4%	7.4%	48.1%	29.6%				
3	3	1	2	15	6	4.148	1.199	2	مرتفعة
	11.1%	3.7%	7.4%	55.6%	22.2%				
4	1	3	2	3	18	3.629	1.114	4	مرتفعة
	3.7%	11.1%	7.4%	11.1%	66.7%				
5	1	0	1	20	5	4.629	0.741	1	مرتفعة جدا
	3.7%	0%	3.7%	74.1%	18.5%				
6	1	3	1	13	9	4.037	1.315	3	مرتفعة
	3.7%	11.1%	3.7%	48.1%	33.3%				
7	2	5	3	11	6	3.592	1.550	5	مرتفعة
	7.4%	18.5%	11.1%	40.7%	22.2%				

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

الشكل (2-11) يوضح الإنحراف المعياري و المتوسط الحسابي بدلالة رقم العبارة .

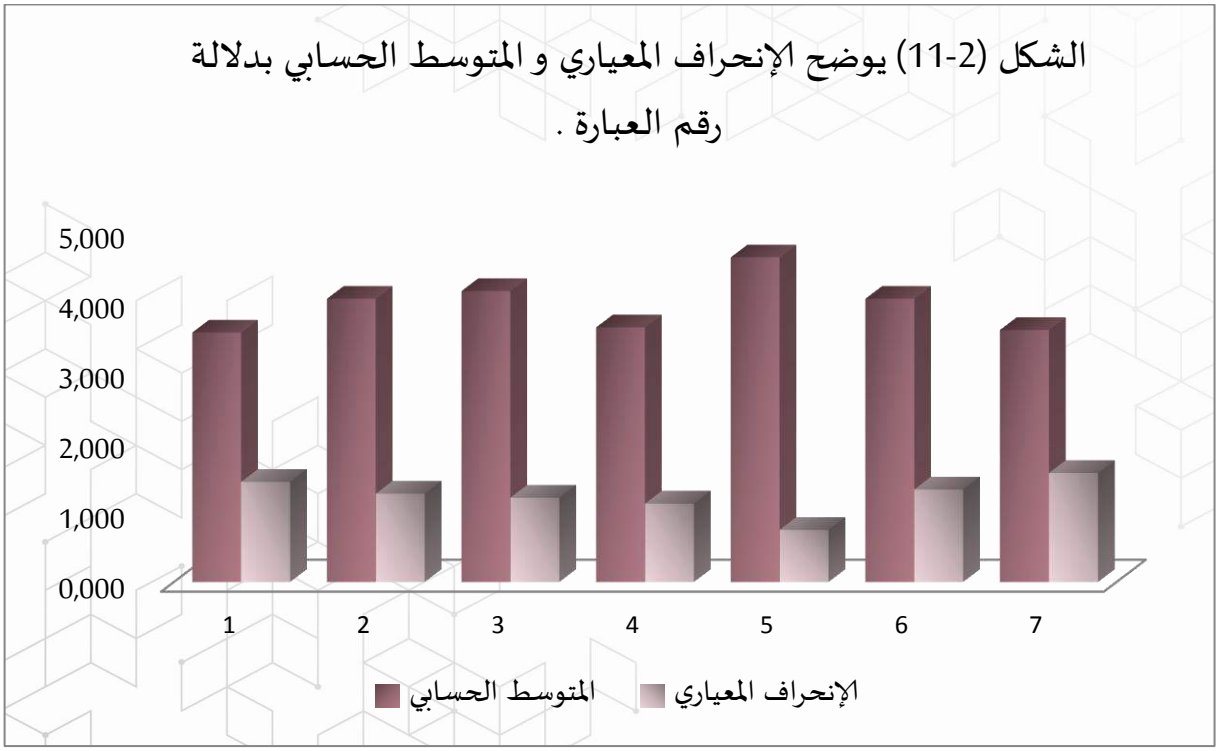

من خلال الشكل (2-10) و الجدول أعلاه يتضح لنا أن إستجابات أفراد العينة كلها مرتفعة ما عدا العبارة الخامسة كانت نسبة الإستجابة فيها مرتفعة جدا نتيجة تمثل بعد التشخيص المالي داخل البنوك عينة الدراسة و بعد تحليل نتائج إستجابات أفراد العينة المدروسة ، يتضح لنا أن قيم المتوسط الحسابي لهذه العبارات تراوح بين 3.555 و 4.629 بأهمية نسبية مرتفعة ، و بإنحراف معياري ما بين 0.741 و 1.550 وهذا إن دل على شيئ فإنه يدل على أن إسجابة أفراد العينة في البنوك عينة الدراسة تميل إلى حد كبير إلى قبول العبارة الخاصة بمخور التشخيص المالي و منها يمكن القول بأن الإدارة على مستوى البنوك عينة الدراسة تقوم بإدراج هذا البعد في العمليات البنكية.

- المحور الثاني : مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم (2-15) عبارات المحور الثاني مؤشري العائد و المخاطرة

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الإستجابة

	التكرار النسبة%	التكرار النسبة%	التكرار النسبة%	التكرار النسبة%	التكرار النسبة%				
1	4 %14.8	4 %14.8	2 %7.4	13 %48.1	4 %14.8	3.666	1.568	1	مرتفعة
2	4 %14.8	4 %14.8	3 %11.1	10 %37.0	6 %22.2	3.518	1.503	2	مرتفعة
3	5 %18.5	8 %29.6	3 %11.1	2 %7.4	9 %33.3	2.703	1.409	7	متوسطة
4	2 %7.4	2 %7.4	5 %18.5	1 %3.7	17 %63.0	3.481	0.975	3	مرتفعة
5	5 %18.5	7 %25.9	1 %3.7	6 %22.2	8 %29.6	3.037	1.580	6	متوسطة
6	2 %7.4	3 %11.1	3 %11.1	2 %7.4	17 %63.0	3.481	1.122	3	مرتفعة
7	4 %14.8	3 %11.1	1 %3.7	2 %7.4	17 %63.0	3.407	1.185	4	مرتفعة
8	4 %14.8	5 %18.5	3 %11.1	5 %18.5	10 %37.0	3.222	1.423	5	متوسطة

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

من خلال الشكل رقم (2-11) و الجدول أعلاه يتبين لنا أن إستجابة أفراد العينة من العبارة الأولى إلى غاية العبارة الأخيرة شهدت تذبذب بين ما هو درجة إستجابته مرتفعة و ما هو متوسطة فالعبارات (1-2-4-6-7) كلها مرتفعة أما العبارات (3-5-8) فكانت درجة الإستجابة متوسطة فيما كانت قيم المتوسطات الحسابية محصورة بين (2.703-3.666) و كان الإنخراف المعياري كذلك يتراوح ما بين (

1.850-0.975) على الترتيب أيضا و هذا ما يدل على إستجابة أفراد العينة في البنوك محل الدراسة يميل إلى قبول عبارات المحور الثاني الخاص بمؤشري العائد و المخاطرة .

الشكل (2-12) يوضح الإنحراف المعياري و المتوسط الحسابي بدلالة رقم العبارة

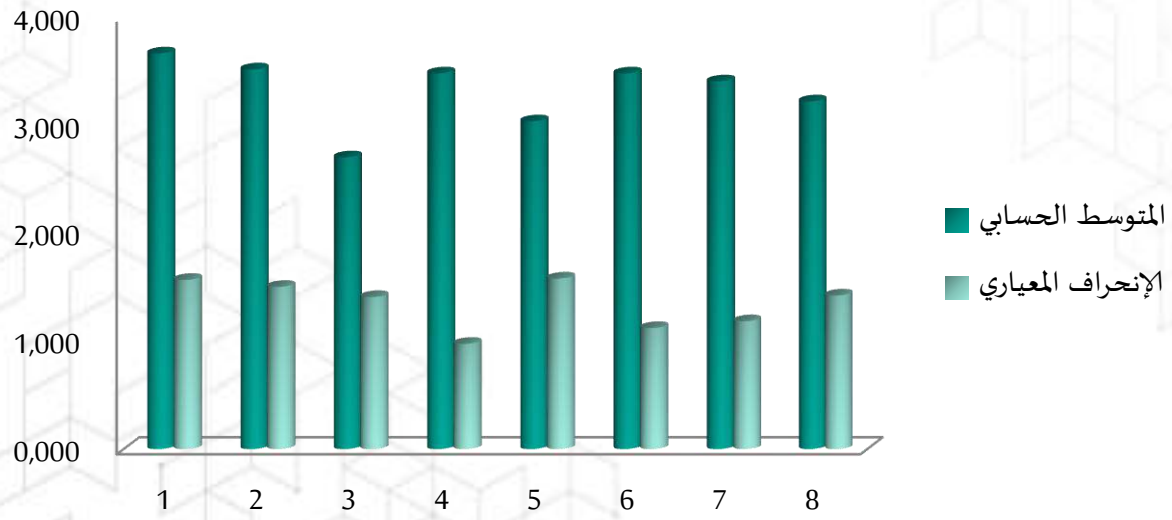

المطلب الثاني : مناقشة الدراسة التطبيقية

1. إختبار الفرضيات الإحصائية :

من خلال العينة (N ≤ 35 و = 27) إذن يمكن إعتبار أن التوزيع للمتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي و منه يمكن تطبيق عليه الإختبارات التالية :

- إختبار الفرضية :

لمعرفة التشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة ثم إختبار الفرضية التالية من خلال القبول أو رفض إحدى الفرضيتين البديلتين الآتيتين :

- **H_0** : لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية $\alpha = 0.05$.

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية $\alpha = 0.05$.

للإجابة على الفرضيات السابقة نستخدم نموذج الإنحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير :

$$Y = a_0 + a_1 X_1 + \mu$$

Y: المتغير التابع (مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة) .

a_0: الثابتة و تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر .

a_1: معامل الإنحدار للمتغير المستقل.

X_1: المتغير المستقل (التشخيص المالي).

μ: الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (2-16) توزيع درجات الإستجابة حسب سلم ليكرت

المتغير التابع	نموذج	معاملات المعادلة	Beta	t	Sig
مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة	الجزء الثابت	1.032		1.075	0.049
	التشخيص المالي	0.422	0.311	2.211	0.032

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V 21

من خلال النتائج الإيجابية التي حصلنا عليها يمكن تفسيرها على أنه توجد علاقة بين المتغيرين مؤشري العائد و المخاطرة و التشخيصالمالي في البنوك عينة الدراسة حيث كان معدل الإنحدار للتشخيص المالي 46.8% و كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة ، و الشيئ الأكثر أهمية هو قيمة Sig 3.2% و هي أقل قيمة من مستوى معنوية 5% مما يفسر أن مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة هو متغير مفسر للتشخيص المالي و بالتالي :

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5% "

مما يعني رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 .

و المعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة و التشخيص المالي :

$$Y = 1.032 + 0.422X_1$$

➢ خلاصة :

خلال هذا الفصل ثم التركيز على الدراسة الميدانية ، لعينة من البنوك محل الدراسة التي كانت تحظى بالقبول العام من خلال الدور الذي تقدمه في خدمة العملاء من خلال تقديم منتجات و خدمات للزبائن و كذا المشاريع الإستثمارية التي تعمل على تمويلها ، فقد كانت هذه الدراسة مقسمة على مرحلتين المرحلة الأولى قمنا بحساب كل من مؤشرات العائد و المخاطرة للبنوك عينة الدراسة خيث ركزنا على تحديد الوسائل و الأدوات اللازمة من أجل الدراسة لنحصل في الأخير على نتائج ثم تحويلها على شكل أشكال و منحنيات بيانية ليثم بعد ذلك تفسير النتائج و ربطها بالفرضيات محل الدراسة أما الشق الثاني من الدراسة كان و لابد منه من أجل دعم المرحلة الأولى من الدراسة و عليه ثم عمل إستبيان من خلاله ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات السابقة الذكر ، حول أثر التشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة التي سيتم التطرق إليها في الخاتمة.

"الخاتمة العامة"

الخاتمة العامة :

خلال ضوء ما تطرقنا إليه حول دراستنا للتشخيص المالي في البنوك عينة الدراسة منها ما هو أجنبي و منها ما هو وطني ، ذلك ضمن فصلين فصل تطبيقي و فصل نظري في الأخير وجب علينا أن نختم هذه الورقة البحثية من خلال الجزم بأن التشخيص المالي ضرورة ملحة و ركيزة أساسية لأي مؤسسة بموجبه يتم الكشف عن مواطن القوة و الخلل فيساعدها على إتخاذ قرارات سليمة و يجنبها الأخطار المحتملة عن طريق الإعتماد على مؤشرات العائد و المخاطرة اللذان يساعدان المؤسسة في تحكيم القرارات السليمة حول الوظعية المالية للمؤسسة كل هذا ثم تناوله خلال الفصل النظري من هذه الدراسة ، أما الجانب التطبيقي فقد حاولنا فيه دراسة الوظعية المالية للبنوك عينة الدراسة مستخدمين في ذلك مؤشرات العائد و المخاطرة من خلال إسقاطها على البنوك عينة الدراسة .

- من خلال ما ثم تداول في الدراسة النظرية و التطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج و القرارت نذكر منها :

نتائج الدراسة :

- البنوك الوطنية أكثر ربحية من البنوك الأجنبية نظرا لسياسة الدولة في دعم هذه الأخيرة و الإستحواذ على السوق.
- البنوك الجزائرية أقل مخاطرة مقابل نظيرتها الأجنبية هذا من خلال القروض التي تمنحها الدولة كإمتيازات.
- و جود دلالة إحصائية للتشخيص المالي على مؤشري العائد و المخاطرة في البنوك عينة الدراسة.
- مؤشري العائد و المخاطرة ضرورة ملحة للتشخيص المالي على مستوى البنوك.
- تقنيات ووسائل التشخيص المالي يكمل بعضها البعض.

التوصيات :

- خلق نوع من المنافسة بين البنوك من خلال فتح المجال للبنوك الخارجية بالإستثمار على مستوى السوق الجزائري.
- إعادة النظر حول هيكلة البنوك الوطنية و خوصصتها.
- ضرورة الإستفاذة من طرق التسيير الحديثة للتشخيص المالي بإستخدام مؤشري العائد و المخاطرة.
- الإستعمال العقلاني للموارد المتاحة لدى المؤسسة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن مقابل مخاطرة نوعا ما قليلة.
- العمل على تغطية إلتزامات البنك من خلال دراسة مواطن و نقاط القوة و الضعف للمؤسسة و إتخاذ القرارت السليمة في عملية التحليل المالي.

"قائمة المراجع"

➢ المراجع باللغة العربية :

• الكتب :

- خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 47-48 .
- أستاذ أركال نور الدين ، أستاذ خليفة الحاج ، **التشخيص المالي أداة لرسم الإسترتيجية المالية للمؤسسة** ، ص 6.
- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الجزء الثاني ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011 ، ص ص 52-53 .
- سليمان ناصر و ربيعة بن زيد ، **العائد و المخاطرة بين الصكوك الإسلامية و السندات التقليدية** ، المؤتمر العالمي العاشر للإقتصاد و التمويل الإسلامي ، قطر سنة 2015 ، ص 12.
- حسين عمر ، **الموسوعة الإقتصادية** ، دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، 1992 ، ص 236.
- طارق عبد العال حماد ، **تقييم آداء البنوك التجارية – تحليل العائد و المخاطرة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 84 .
- أسامة عزمي سلام ، شقيري نور موسى ، **إدارة الخطر و التأمين** ، دار الحماد ، عمان ، 2007 ، ص 20 .

• المطبوعات :

- أ . خليفة الحاج ، أستاذ مساعد ، **الآفاق للدراسات الإقتصادية** ، جامعة تيارت ، ص 128 .
- دردوري لحسن ، **التشخيص المالي** ، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 10 .
- دردوري لحسن ، **التشخيص المالي** ، مطبوعة 2014-2015 ، ص ص 11-12 .

- سمية فضيلي ، علي دبي ، **أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية** ، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 2012-2018 ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 07 العدد 02 ، جانفي 2021 ، ص 456 .
- أ. حططاش عبد السلام ، أ. شودار حمزة ، **تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل 3 على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية** ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، ص 211 .
- أ. لعروسي قرين زهرة ، أ. د بوقرة رابح ، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية** ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة البليدة ، جامعة المسيلة ، ص 299 .
- فاروق فخاري ، نورة زبيري ، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة** ، بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2018 ، ص 179 .
- أ. شاوش إخوان سهام ، **النمادج المستخدمة لقياس و إدارة مخاطر سعر الفائدة و أثرها على ربحية البنوك التجارية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 49 ، ص 440 .
- محمد جموعي قريشي ، **تقييم آداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000** ، الجزء الأول ، مجلة الباحث ، ورقلة ، العدد3 ، 2004 ، ص 92 .
- أحلام بو عبدلي ، ثريا سعيد ، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية** ، دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر ، جامعة غرداية ، جامعة الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية / عدد 03 ، ص 119 .

- **الملتقيات و المحاظرات :**

- سليمان ناصر و ربيعة بن زيد ، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية** ، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل آداء المؤسسات و الإقتصاديات ، الجزائر ، ص 13.

- **الأطروحات و المذكرات :**

- عبد اللطيف طبي ، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 .

- عاشوري صورية ، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 ، ص 65 .

- عبد اللطيف طبي ، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل و الإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائدو المخاطرة** ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 ، ص 281 .

- تالي رزيقة ، **تقييم الآداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED 2012** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، العيد أكلي محمد أولحاج ، البويرة ، 2011-2012 ، ص 13 .

- بلخير باكاري ، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 28.

- صفية سميرة ، **دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة بسكرة ، 2018-2019 ، ص ص 8-9 .
- توفيق رفاع ، **محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص ص 41-42 .

- **مواقع الأنترنيت :**

- bea.dz/resultat.php
- https://www.bna.dz/ar/
- https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2020.pdf
- http://94.23.112.62/rapport_annuel.html

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

- Kamel Hamedi , **Diagnostic et redressement d'entreprise** , optic , P , 22.
- KOCH , 2005 , **BANK MANAGEMENT** , ANALYZING BANK PERFORMANCE , NEW YORK , MC GRAW-HIL , P 126.

"قائمة الملاحق"

الملحق (01) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في تشخيص الآداء للبنك الوطني الجزائري – BNA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**318233779**	**325840983**	**305734845**	**298863421**	**337316817**	**431208241**
أصول قريبة من السيولة	**244602273**	**248979495**	**802126388**	**459097484**	**393587321**	**420206278**
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	212	219	238	250	270	256
أصول مالية قابلة للبيع	230569742	234935457	788082331	265053415	379543232	406162203
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق	14032319	14043819	14043819	194043819	14043819	14043819
إجمالي القروض	**1886810712**	**2018391700**	**1551709194**	**1899519271**	**2213933222**	**2464020543**
قروض على المؤسسات المالية	55145087	503338888	166797057	277338267	407271144	419512117
قروض على الزبائن	1831665625	1515052812	1384912137	1622181004	1806662078	2044508426
إجمالي الأصول	**2620619286**	**2719081219**	**2843371178**	**2828633272**	**3082299350**	**3491982968**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (02) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة في تشخيص الآداء للبنك الوطني الجزائري – BNA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الودائع	**1924033475**	**2170872337**	**1886832686**	**2009876370**	**2245063130**	**2580493323**
ديون مالية للمؤسسات	162789197	419633547	195741959	158992098	243452166	454327409
ديون الزبائن	1742545916	1732218308	1676844881	1834455739	1982925888	2103524686
ديون في شكل أوراق مالية	18698362	19020482	14245846	16428533	18685076	22641228
إجمالي حقوق الملكية	**161967638**	**186752097**	**211289612**	**234709508**	**254696255**	**278528439**
رأس المال	41600000	41600000	41600000	41600000	150000000	150000000
الإحتياطات	106245349	131029808	155567323	178987219	90573966	114406150
فارق إعادة التقييم	14122289	14122289	14122289	14122289	14122289	14122289

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (03) : جدول العناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج المستخدمة في تشخيص الآداء للبنك الوطني الجزائري – BNA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات	**113477447**	**142416744**	**132076829**	**117438313**	**141315963**	**142061380**
إيرادات الإستغلال	111560106	140202778	129177236	115094180	138968599	139568406
عمولات	1785268	2060095	2685271	2107888	2111057	2153578
إيرادات نشاطات أخرى	132073	153871	214322	236245	236307	339396
مخصصات خسائر القروض	**(74801315)**	**(59647052)**	**(56431055)**	**(45735249)**	**(45566838)**	**(87266334)**
النتيجة الصافية	**29784457**	**29537515**	**31419896**	**29986747**	**35832184**	**19064194**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (04) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك خليج الجزائر – AGB

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**60230137**	**49344833**	**29544542**	**61446277**	**33235445**	**38803618**
أصول قريبة من السيولة	-	-	-	-	-	-
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	-	-	-	-	-	-
أصول مالية قابلة للبيع	-	-	-	-	-	-
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق	-	-	-	-	-	-
إجمالي القروض	**101245976**	**114024939**	**136222227**	**168546636**	**201797877**	**181576543**
قروض على المؤسسات المالية	83740	9141893	18351676	14721310	32470209	27912022
قروض على الزبائن	101162236	104883046	117870551	153825326	169327668	153664521
إجمالي الأصول	**176819451**	**177377511**	**189382415**	**256860824**	**263014799**	**257068083**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك خليج الجزائر خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (05) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك خليج الجزائر – AGB

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الودائع	**135822020**	**137286466**	**147830356**	**210496167**	**209439719**	**198523036**
ديون مالية للمؤسسات	2170	-	-	-	-	3121
ديون الزبائن	122863971	125339056	136255900	199946331	197487980	184555537
ديون في شكل أوراق مالية	12955879	11947410	11574456	10549836	11951739	13964378
إجمالي حقوق الملكية	**10849620**	**10849620**	**11000000**	**11000000**	**11000000**	**11622810**
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000
الإحتياطات	849620	849620	1000000	1000000	1000000	1622810
فارق إعادة التقييم	-	-	-	-	-	-

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك خليج الجزائر خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (06) : جدول العناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك خليج الجزائر – AGB

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات	**11853353**	**12338269**	**11895961**	**15640649**	**19198737**	**20802510**
إيرادات الإستغلال	7401970	10025265	9469204	12925859	15241973	14913681
عمولات	4446515	2227118	2383515	2659868	3846714	1194474
إيرادات نشاطات أخرى	4868	85886	43242	54922	110050	4694355
مخصصات خسائر القروض	**(4694355)**	**(501213)**	**(722235)**	**(2321630)**	**(5056764)**	**(4934355)**
النتيجة الصافية	**4010423**	**3628435**	**2631793**	**3637975**	**4737168**	**6018180**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك خليج الجزائر خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (07) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك الجزائر الخارجي– BEA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**517009936**	**365814996**	**458780715**	**749185575**	**512760477**	**411980469**
أصول قريبة من السيولة	**310355230**	**351833790**	**371028992**	**331456305**	**292652999**	**308334671**
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	18795666	75977416	46102921	40858663	27254346	18487668
أصول مالية قابلة للبيع	32236411	24564952	88120803	82969981	48222871	45550792
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق	259323153	251291422	236805268	207627661	217175782	244296211
إجمالي القروض	**1631441286**	**1753745395**	**1679735621**	**1959319320**	**2395680376**	**2431668079**
قروض على المؤسسات المالية	753788693	518947756	90583911	133685564	283434984	243640809
قروض على الزبائن	877652593	1234797639	1589151710	1825633756	2112245392	2188027270
إجمالي الأصول	**2581393491**	**2602811618**	**2574006188**	**3122177721**	**3297324991**	**3262369201**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (08) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك الجزائر الخارجي– BEA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الودائع	**2139440324**	**2119364866**	**2051705331**	**2544882735**	**2611071936**	**2191154181**
ديون مالية للمؤسسات	1953504	1655980	20728868	2268682	8276131	1570351
ديون الزبائن	2095068385	2074079456	1992943041	2507092282	2565901365	2150694367
ديون في شكل أوراق مالية	42418435	43629430	38033422	35521771	36894440	38889463
إجمالي حقوق الملكية	**174520314**	**189327967**	**206246632**	**230819045**	**263184690**	**307960300**
رأس المال	100000000	100000000	150000000	150000000	150000000	230000000
الإحتياطات	62064237	76871890	43790555	68362968	100728613	65504223
فارق إعادة التقييم	12456077	12456077	12456077	12456077	12456077	12456077

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (09) : جدول العناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك الجزائر الخارجي– BEA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات	**98134316**	**134861725**	**112824190**	**174552561**	**177056806**	**153076295**
إيرادات الإستغلال	45409068	42476997	49790060	96124958	132185764	116903934
عمولات	25334576	39295400	43566559	34423634	30999113	28169050
إيرادات نشاطات أخرى	27390672	53089328	19467571	44003969	13871929	8003311
مخصصات خسائر القروض	**(13632120)**	**(8510055)**	**(28256120)**	**(31001853)**	**(26187008)**	**(955199)**
النتيجة الصافية	**29807653**	**33418665**	**34572413**	**57365644**	**76775609**	**62548353**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (10) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الأصول) المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك سوسيتي جنرال - SGA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	**80916328**	**50025382**	**68754739**	**77572100**	**86255182**	**93761751**
أصول قريبة من السيولة	**5504964**	**5512278**	**17042720**	**27645845**	**19748996**	**30884403**
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	-	-	-	299050	897397	1724661
أصول مالية قابلة للبيع	5504964	5512278	17042720	27346795	18851599	29159742
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق	-	-	-	-	-	-
إجمالي القروض	**150479419**	**185888297**	**202413194**	**228195457**	**258529551**	**245926104**
قروض على المؤسسات المالية	33444177	31137804	7758694	2252077	984386	596249
قروض على الزبائن	117035242	154750493	194654500	225943380	257545165	245329855
إجمالي الأصول	**243338316**	**248731962**	**297136807**	**353324248**	**376390494**	**384808750**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك خليج الجزائر خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (11) : جدول العناصر الأساسية في الميزانية (الخصوم) المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك سوسيتي جنرال - SGA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الودائع	**198038063**	**198321106**	**242024415**	**291491995**	**304516227**	**306136862**
ديون مالية للمؤسسات	41283	3774	49742	13055403	8756363	5776584
ديون الزبائن	194360367	194960964	239064525	275543611	292955047	297413648
ديون في شكل أوراق مالية	3636413	3356368	2910148	2892981	2804817	2946630
إجمالي حقوق الملكية	**22220466**	**27932312**	**30335383**	**29675426**	**31603774**	**35813215**
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000	10000000	20000000
الإحتياطات	12220466	17925257	20521853	19919690	22286182	15979575
فارق إعادة التقييم	-	7055	(186470)	(244264)	(682408)	(166360)

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

الملحق (12) : جدول العناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج المستخدمة في تشخيص الآداء لبنك سوسيتي جنرال - SGA

السنوات-البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات	**14557769**	**16594673**	**19587449**	**22883498**	**25751568**	**28409866**
إيرادات الإستغلال	12016779	13274039	16124286	19020990	21906935	22795734
عمولات	2366899	2792110	3153534	3385360	3516802	2089746
إيرادات نشاطات أخرى	174091	528524	309629	477148	327831	3524386
مخصصات خسائر القروض	**(4614206)**	**(5241950)**	**(5147284)**	**(7480183)**	**(6535838)**	**(14288525)**
النتيجة الصافية	**5137029**	**4416399**	**5596279**	**5258872**	**8207538**	**5491971**

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014-2019) – مليار د.ج

ÉTATS FINANCIERS

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	93 761 751	86 255 182	7 506 570
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	1 724 661	897 397	827 264
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	29 159 742	18 851 599	10 308 143
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	596 249	984 386	(388 136)
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	245 329 855	257 545 165	(12 215 310)
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	-	-	-
Impôts courants - Actif	2.7	3 174 488	2 809 934	364 553
Impôts différés - Actif	2.8	4 318 508	1 848 092	2 470 416
Autres actifs	2.9	582 927	662 107	(79 179)
Comptes de régularisation - Actif	2.10	1 684 400	2 948 111	(1 263 711)
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	17 675	17 675	-
Immeubles de placement	2.12	-	-	-
Immobilisations corporelles	2.13	3 688 477	2 843 281	845 196
Immobilisations incorporelles	2.14	770 015	727 566	42 449
Ecart d'acquisition	2.15	-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**384 808 750**	**376 390 494**	**8 418 255**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Banque centrale	2.16	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	2.17	5 776 584	8 756 363	(2 979 779)
Dettes envers la clientèle	2.18	297 413 648	292 955 047	4 458 601
Dettes représentées par un titre	2.19	2 946 630	2 804 817	141 813
Impôts courants - Passif	2.20	5 607 793	4 325 641	1 282 152
Impôts différés - Passif	2.21	-	-	-
Autres passifs	2.22	1 515 035	1 595 595	(80 559)
Comptes de régularisation - Passif	2.23	11 640 581	12 397 767	(757 186)
Provisions pour risques et charges	2.24	6 928 627	1 336 769	5 591 858
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement	2.25	-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	11 674 665	12 407 183	(732 518)
Dettes subordonnées	2.27	-	-	-
Capital	2.28	20 000 000	10 000 000	10 000 000
Primes liées au capital	2.29	-	-	-
Réserves	2.30	15 979 575	22 286 182	(6 306 608)
Ecart d'évaluation	2.31	-	-	-
Ecart de rééavluation	2.32	(166 360)	(682 408)	516 048
Report à nouveau (+/-)	2.33	(0)	(0)	0
Résultat de l'exercice	2.34	5 491 971	8 207 538	(2 715 568)
TOTAL DU PASSIF		**384 808 750**	**376 390 494**	**8 418 255**

HORS BILAN

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	2019	2018	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES	**180 137 048**	**205 680 516**	**-25 543 467**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES	0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTELE	44 396 880	50 578 375	-6 181 495
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.	78 484 269	95 272 162	-16 787 893
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTELE	54 427 654	58 005 505	-3 577 850
AUTRES ENGAGEMENTS	2 828 245	1 824 474	1 003 771
ENGAGEMENTS RECUS	**95 578 304**	**106 516 562**	**-10 938 258**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES	0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES	36 848 147	41 909 359	-5 061 212
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	58 730 156	64 607 203	-5 877 047

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	22 795 734	21 906 935	888 799
Intérêts et charges assimilées	4.2	-2 855 970	-2 854 835	-1 134
Commissions (produits)	4.3	2 089 746	3 516 802	-1 427 056
Commissions (charges)	4.4	-340 504	-212 905	-127 600
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	58 840	30 787	28 052
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	0	-81	81
Produits des autres activités	4.7	3 524 386	327 831	3 196 555
Charges des autres activités	4.8	-14 399	-721 119	706 720
Produit Net Bancaire		**25 257 833**	**21 993 416**	**3 264 417**
Charges générales d'exploitation	4.9	-8 106 484	-6 967 336	-1 139 148
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-652 023	-626 942	-25 081
Résultat brut d'exploitation		**16 499 326**	**14 399 138**	**2 100 188**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-14 288 525	-6 535 838	-7 752 687
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	5 426 634	3 479 709	1 946 925
Résultat d'exploitation		**7 637 435**	**11 343 009**	**(3 705 574)**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0
Résultat avant impôt		**7 637 435**	**11 343 009**	**-3 705 574**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-2 145 465	-3 135 471	990 006
Résultat net de l'exercice		**5 491 971**	**8 207 538**	**-2 715 568**

TABLEAU DE FLUX DE LA TRÉSORERIE

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	2019	2018	VARIATION
Résultat avant impôts	7 637 435	11 343 009	-3 705 574
+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	652 023	626 942	25 081
+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0	0	0
+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	8 861 891	3 056 129	5 805 762
+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement	0	0	0
+/- Produits / charges des activités de financement	0	0	0
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements	**17 151 349**	**15 026 080**	**2 125 269**
+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-3 000 501	-2 703 529	-296 972
+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	12 655 916	-6 970 466	19 626 382
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	657 862	-526 308	1 184 170
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-1 058 969	3 588 522	-4 647 491
- Impôts versés	-2 145 465	-3 135 471	990 006
=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	**7 108 843**	**-9 747 252**	**16 856 095**
(A) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE	**24 260 192**	**5 278 828**	**18 981 364**
+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-11 135 407	7 896 848	-19 032 255
+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 527 288	-1 267 567	-259 722
(B) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT	**-12 662 695**	**6 629 281**	**-19 291 976**
+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-4 514 146	-2 892 380	-1 621 766
+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	20 000 000	-20 000 000	40 000 000
(C) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT	**15 485 854**	**-22 892 380**	**38 378 234**
(D) EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE	0	0	0
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	**27 083 352**	**-10 984 270**	**38 067 622**
TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE			0
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture	**67 234 372**	**78 218 643**	**-10 984 270**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	66 255 256	77 573 825	-11 318 568
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	979 116	644 818	334 298
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	**94 317 724**	**67 234 372**	**27 083 351**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	93 748 094	66 255 256	27 492 838
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	569 629	979 116	-409 487
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	**27 083 351**	**-10 984 270**	**38 067 622**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
Solde au 31/12/2016	**10 000 000**	**0**	**0**	**-186 470**	**23 277 457**	**33 090 987**
Impact des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impact des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	**10 000 000**	**-**	**-**	**-186 470**	**23 277 457**	**33 090 987**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente	-	-	-	-57 793	-	-57 793
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-3 357 768	-3 357 768
Opérations en capital	-	-	-	-		-
Résultat net de l'exercice	-	-	-	-	5 258 872	5 258 872
Solde au 31/12/2017	**10 000 000**	**0**	**0**	**-244 264**	**25 178 562**	**34 934 298**
Impact des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impact des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	**10 000 000**	**-**	**-**	**-244 264**	**25 178 562**	**34 934 298**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente	-	-	-	-438 145	-	-438 145
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-2 892 380	-2 892 380
Opérations en capital	-	-	-	-		-
Résultat net de l'exercice	-	-	-	-	8 207 538	8 207 538
Solde au 31/12/2018	**10 000 000**	**0**	**0**	**-682 409**	**30 493 721**	**39 811 312**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente	-	-	-	516 049	-	516 049
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	- 4 514 146	-4 514 146
Opérations en capital	10 000 000,00	-	-	-	(10 000 000,00)	-
Résultat net de l'exercice	-	-	-	-	5 491 971	5 491 971
Solde au 31/12/2019	**20 000 000**			**-166 360**	**21 471 545**	**41 305 185**

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التشخيص المالي للبنك بإستخدام مؤشري العائد و المخاطرة

دراسة حالة عينة من البنوك - SGA – BEA – BNA AGB

إستمارة استبيان:

السادة موظفي البنك، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته...

تحية طيبة، وبعد

نقوم بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى قياس " التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشري العائد و المخاطرة " وذلك في طور الإعداد لشهادة الماستر تخصص مالية المؤسسات

وعليه فإننا نرجو منكم التكرم بمساعدتنا والإجابة على الأسئلة المطروحة والفقرات المطروحة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (×).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط وأن كل إجاباتكم ستحظي بالسرية التامة.

تقبلوا فائق التحية والإحترام

- **سليماني ياسين.**
- **تبليونة فتيحة أمينة.**

إشراف الأستاذة : طويل مريم .

يمكنكم الإجابة على الإستبيان من خلال :

الأجهزة اللوحية أو السمارت فون من خلال مسح رمز QR code

أو من خلال زيارة الرابط التالي :

https://bit.ly/3huLGOk

MERCI DE VOTRE CONFIANCE

الجزء الأول:البيانات الشخصية

(1)الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

(2) العمر

18- 25 سنة ☐ أكثر من 35 سنة ☐

25- 35 سنة ☐

(3) الدرجة العلمية

بكالوريا أو أقل ☐ شهادة أخرى ☐

شهادة جامعية ☐

(4) التخصص العلمي

محاسبة ☐ تخصصات أخرى ☐

إقتصاد ☐ قانون ☐

(5) عدد سنوات الخبرة في العمل

أقل من خمس سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

من 5-15 سنة ☐

(6) الموقع الوظيفي

مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐

موظف ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة.

المحور الأول: التشخيص المالي

الرقم	العبارات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق بشدة	موافق
01	يساعد التشخيص المالي على تحسين الأداء المالي					
02	يعتمد التشخيص المالي على دراسة كل من رقم الاعمال و النتيجة و المردودية					
03	تعزيز مستوى البنك مقارنة مع باقي البنوك من نفس القطاع و الحجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها					
04	إلتزام البنك يتحقيق الاهداف المسطرة					
05	يمتلك البنك خلية لعملية التشخيص المالي					
06	يوفر البنك للمشخص المالي الموارد المالية الكافية لمساعدته على القيام بمهامه.					
07	يعمل التشخيص المالي على تحليل المعلومات المقدمة بهدف إيجاد حلول للمشاكل المطروحة					

المحور الثاني: مؤشري العائد و المخاطرة

الرقم	العبارات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق بشدة	موافق
01	يستخدم مؤشر المخاطرة عند دراسة ملفات القروض.					
02	مؤشر المخاطرة يسهل تقييم كل من نسب مخاطر رأس المال و مخاطر الإئتمان.					
03	تحديد العائد يكون من خلال حساب كل من العوائد على حقوق الملكية و العوائد على الأصول.					
04	نسبة العائد و المخاطرة يساعدان على الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة .					
05	يوضح مؤشري العائد و المخاطرة المسارات السليمة للبنك و مدى تحقيقه للتوازنات المالية المطلوبة.					
06	يرتبط معدل العائد على الإستثمار بدرجة المخاطرة .					
07	تتعلق المخاطرة بعدم تجانس العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة .					
08	يمثل العائد مقدار الربح الذي يمكن التنبؤ به من خلال المعلومات المتوفرة .					

الملخص :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر التشخيص المالي على الوضعية المالية للبنوك عينة الدراسة بإستخذام جملة من المؤشرات منها مؤشري العائج و المخاطرة ، خصوصا مع التزايد الذي يشهده القطاع البنكي من المنافسة كان الهدف من خلال هذه الدراسة التطرق لأهم الأساليب و الوسائل التي يسعى ورائها المشخص المالي معتمدا في ذلك على عدة أدوات أبرزها مؤشري العائد و المخاطرة للكشف عن مواطن القوة و الضعف لدى المؤسسات عينة الدراسة مما يساهم في تعزيز الآداء المالي للبنك ، ثم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التشخيص المالي له أثر فعال على الوضعية المالية للمؤسسة و أن البنوك الوطنية تقدم آداء جيد مقارنة بالبنوك الأجنبية في عملية التشخيص المالي بإستعمال كل من مؤشرات العائد و المخاطرة.

الكلمات المفتاحية : التشخيص المالي – مؤشر العائد – مؤشر المخاطرة – البنك – الوظعية المالية.

Résumé :

Dans le cadre de cette étude, nous avons tenté de mettre en évidence l'impact du diagnostic financier sur la situation financière des banques. L'objectif de cette étude était d'aborder les méthodes et les moyens les plus importants recherchés par le diagnostic financier basé sur un certain nombre d'outils, notamment les indicateurs de rendement et de risque pour détecter les forces et les faiblesses des institutions. Cela contribue à améliorer la performance financière de la banque. L'étude a ensuite révélé que le diagnostic financier a un impact efficace sur la situation financière de l'établissement et que les banques nationales obtiennent de bons résultats par rapport aux banques étrangères dans le processus de diagnostic financier à l'aide d'indicateurs de rendement et de risque.

Mots-clés : Diagnostic financier - Indice de rendement - Indice de risque - Banque - Atrocité financière.